منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني - نيسان / أبريل - حزيران/ يونيو

2023

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني

نيسان / أبريل - حزيران / يونيو

2023

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

خبير اقتصادي

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعتماد

المهندس جمال عيسى اللوغاني

الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **"أوابك"** الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الثاني من عام 2023.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخُصص **الجزء الثالث** لمتابعة آخر التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** المستجدات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات في اتفاقية باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة بها، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغاني

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**8**
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	11
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	11
ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية	**12**
1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	12
أ. الأسعار الفورية للنفط الخام	12
ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام	16
ج. أسعار بعض المنتجات النفطية	18
- أسعار الغازولين الممتاز	18
- أسعار زيت الغاز	20
- أسعار زيت الوقود	21
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2023	21
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	21
الإمدادات النفطية العالمية	21
- إمدادات دول أوبك	23
- إمدادات دول خارج أوبك	23
- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة	27
- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	31
الطلب العالمي على النفط	32
- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	34
- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	35
مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	38
- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	38
- المخزون التجاري العالمي	41
- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)	41
- المخزون الاستراتيجي	42
- إجمالي المخزون العالمي	42
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	44
- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)	44
- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة	44
- نشاط المضاربات	45

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	45
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية	45
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	49
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	50
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	51
ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	**54**
رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل	**60**
خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	**66**
1. قرار دول مجموعة أوبك+ بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها من النفط الخام	66
2. الاجتماع الوزاري رقم "35" لمجموعة دول أوبك+	67
سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ	**70**
1. حوار بترسبيرج الرابع عشر حول المناخ لعام 2023	70
2. مؤتمر بون "Bonn" للمناخ لعام 2023	72
3. قمة ميد كوب "MedCop" الثالثة لعام 2023	73
سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	**74**
1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء	74
2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء	75
3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء	76
ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	**77**
1. أسعار النفط الخام	77
2. الإمدادات النفطية العالمية	78
3. الطلب العالمي على النفط	79

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل (1)	مسار التضخم المتوقع وتوقعات النمو الاقتصادي، (2022-2024)	9
الشكل (2)	التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية	11
الشكل (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك	14
الشكل (4)	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي	15
الشكل (5)	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء	16
الشكل (6)	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية	20
الشكل (7)	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	22
الشكل (8)	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية	24
الشكل (9)	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية	27
الشكل (10)	أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة	28
الشكل (11)	أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر مربح	29
الشكل (12)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	30
الشكل (13)	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	31
الشكل (14)	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط	33
الشكل (15)	تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2018-2022)	41
الشكل (16)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	43
الشكل (17)	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية	53
الشكل (18)	صافي القدرة المضافة من الكهرباء المتجددة، وفقاً للتوزيع الجغرافي	55
الشكل (19)	صافي القدرة المركبة للطاقة المتجددة، وفقاً للتكنولوجيا	55
الشكل (20)	القدرة المضافة للطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي (2023 – 2024)، ومتوسط أسعار الكهرباء في بعض العواصم الأوروبية	56
الشكل (21)	استهلاك الغاز الطبيعي المستبدل بإمدادات الطاقة المتجددة الإضافية المتوقعة في الاتحاد الأوروبي في عام 2023 والتراكمية في عام 2024	57
الشكل (22)	صافي القدرة المضافة للطاقة المتجددة في الصين وحصتها على المستوى العالمي	58
الشكل (23)	صافي القدرة المضافة للطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح في الولايات المتحدة الأمريكية	58

"تابع" قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل (24)	صافي القدرة المضافة للطاقة المتجددة في الهند، وفقاً للتكنولوجيا	59
الشكل (25)	تطور السعة الإنتاجية المقترحة لمشروعات الهيدروجين منخفض الكربون	60
الشكل (26)	تطور الطلب العالمي على الهيدروجين النظيف وفقاً للقطاع	61
الشكل (27)	تطور الطلب الأقليمي على الهيدروجين النظيف ومشتقاته	62
الشكل (28)	حجم السوق العالمي للهيدروجين النظيف، وفقاً للتوزيع الجغرافي	62
الشكل (29)	إمدادات الهيدروجين العالمية وفقاً للنوع	63
الشكل (30)	إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون عالمياً وفقاً للنوع والدولة	64
الشكل (31)	خارطة تجارة الهيدروجين العالمية بين المناطق الرئيسية عام 2030	65
الشكل (32)	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك	76
الشكل (33)	مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك	77

قائمة الجداول		رقم الصفحة
الجدول (1)	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية	10
الجدول (2)	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية	13
الجدول (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية	19
الجدول (4)	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	22
الجدول (5)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	30
الجدول (6)	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية	33
الجدول (7)	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	35
الجدول (8)	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	38
الجدول (9)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	43
الجدول (10)	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	48
الجدول (11)	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	48
الجدول (12)	تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية	53
الجدول (13)	إنتاج دول مجموعة أوبك+ الشهري المستهدف حتى نهاية ديسمبر 2024	68
الجدول (14)	التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء	74

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

استمر التباطؤ في نمو أداء معظم الاقتصادات الرئيسية الكبرى خلال الربع الثاني 2023، وإن كان بوتيرة أقل من الربع السابق، ويبدو أن الاقتصاد العالمي لا يزال على المسار الصحيح للتعافي من تداعيات جائحة فيروس كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، وهناك بوادر على تحقيق تقدم على المدى القريب، لا سيما في ظل انخفاض معدلات التضخم الكلي عن المستويات المتوقعة. وفي هذا السياق، أثبت الاقتصاد الأمريكي صلابته رغم نمو أدائه بمعدل أقل مقارنة بالربع الأول من عام 2023 الذي شهد نمواً بمعدل 2% على أساس سنوي، حيث تلقى دعماً من انحسار الاضطرابات الحادة في القطاع المصرفي، وتسوية أزمة رفع سقف الديون الأمريكية، ونمو الانفاق الاستهلاكي، والتوسع النسبي في الطلب على الخدمات. في حين كان لتراجع استثمارات الشركات بسبب ارتفاع تكلفة القروض، تزامناً مع استمرار مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي في سياسته النقدية التشديدية برفع أسعار الفائدة وتشديد شروط الائتمان، وانخفاض الإنفاق الحكومي بسبب صفقة سقف الدين، دوراً في الحد من الأثر الإيجابي لارتفاع الانفاق الاستهلاكي الذي يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي الأمريكي. وتوسع اقتصاد منطقة اليورو بشكل نسبي، مدفوعاً بتعافي قطاع الخدمات وقطاع السياحة – لا سيما في إيطاليا وأسبانيا – وتحسن ثقة المستهلكين. في حين تسبب استمرار ضعف القطاع الصناعي في تسجيل الاقتصاد الألماني نمواً طفيفاً، حيث تراجع الإنتاج والصادرات في ظل انخفاض الطلب الخارجي وأدت زيادة تكاليف التمويل إلى إضعاف الاستثمارات الصناعية. أما فيما يخص أداء الاقتصاد في الصين، فقد حقق نمواً بوتيرة ضعيفة وأقل من المتوقع خلال الربع الثاني من عام 2023 بلغ معدله 0.8% فقط على أساس فصلي، متأثراً بتراجع الاستثمار بسبب ضعف قطاع العقارات، وتباطؤ نشاط التصنيع في ظل ضعف الطلب المحلي، وهو ما قد يعني توقف زخم تعافي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عقب رفع القيود المرتبطة بسياسة "Zero – Covid" والذي كان له دوراً رئيسياً في نمو الاقتصاد الصيني خلال الربع السابق بمعدل 2.2% على أساس فصلي.

هذا ومن الملاحظ أن الانقطاعات في سلاسل الإمداد عادت إلى مستوياتها قبل جائحة كورونا، بينما تواصل الاختلالات في أسواق الطاقة والغذاء العالمية الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية انحسارها، ومن المتوقع أن ينخفض المتوسط السنوي للتضخم الكلي العالمي، ***كما يوضح الشكل (1)***.

الشكل (1)
التضخم الكلي العالمي (2019 – 2024)،
(%، على أساس سنوي مقارن)

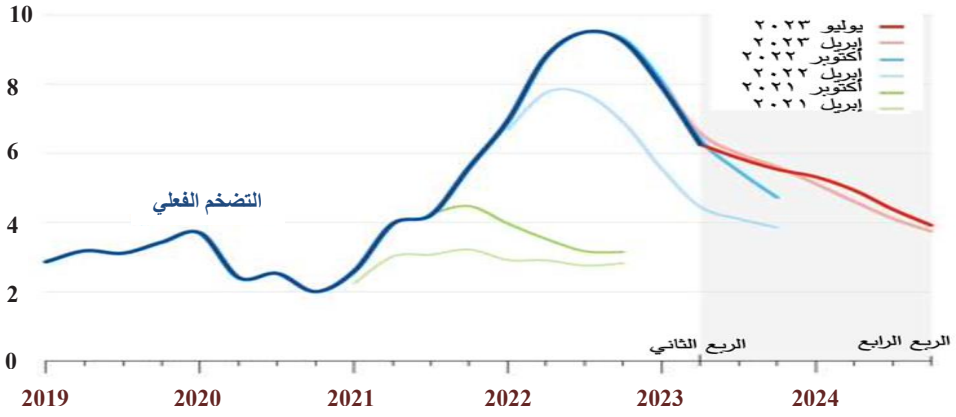

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من ذلك، يشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي – يوليو 2023 إلى أن ميزان المخاطر المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي لا يزال يميل إلى جانب التطورات السلبية. فقد يظل التضخم مرتفعاً، بل ربما ينمو مجدداً حال وقوع المزيد من الصدمات، بما في ذلك نتيجة تفاقم الأزمة الروسية الأوكرانية وأحداث الطقس المتطرفة، مما يؤدي إلى زيادة تشديد السياسة النقدية. وقد تتواصل الاضطرابات في القطاع المالي في ظل سعي الأسواق إلى التكيف مع التشديد المستمر في سياسات البنوك المركزية. ويمكن أن يتباطأ النمو في الصين، وهو ما يعزى جزئياً إلى المشكلات القائمة في قطاع العقارات والتي قد تنشأ عنها تداعيات سلبية عبر الحدود. وقد تنتشر أزمة المديونية السيادية الحرجة إلى مجموعة أوسع من الاقتصادات العالمية. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يتراجع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع، مما يحد من ضرورة تشديد السياسات النقدية، وقد يثبت الطلب المحلي المزيد من الصلابة مجدداً.

واستمراراً لسعي **مجموعة أوبك+** نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، قامت بعض دول المجموعة بإجراء خفض إضافي طوعي على مستوى إنتاجها الشهري يبلغ إجماليه حوالي 1.7 مليون ب/ي بدءاً من شهر مايو ويمتد حتى نهاية عام 2023،

وبهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها مجموعة أوبك+، قررت المملكة العربية السعودية إجراء خفض إضافي طوعي جديد مقداره 1 مليون ب/ي خلال يوليو وأغسطس 2023، كما ستجري الجزائر خفض إضافي طوعي جديد مقداره 20 ألف ب/ي وروسيا هي الأخرى أعلنت عزمها على خفض صادراتها النفطية بمقدار 500 ألف ب/ي خلال شهر أغسطس 2023.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2022 بمعدل 3.5%، وهو مستوى أعلى من التقديرات السابقة البالغة 3.4%. بينما تشير التوقعات الأولية إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.0% في عام 2023، وهو مستوى اعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 2.8%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (2)***.

الجدول (1)
تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2022- 2023)،
(%)

	التقديرات والتوقعات الأولية يوليو 2023		التقديرات والتوقعات الأولية أبريل 2023		التغير في التقديرات والتوقعات الأولية	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023
العالم	**3.5**	**3.0**	**3.4**	**2.8**	**0.1**	**0.2**
الاقتصادات المتقدمة	2.7	1.5	2.7	1.3	–	0.2
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	1.8	2.1	1.6	–	0.2
منطقة اليورو	3.5	0.9	3.5	0.8	–	0.1
المملكة المتحدة	4.1	0.4	4.0	(0.3)	0.1	0.7
اليابان	1.0	1.4	1.1	1.3	(0.1)	0.1
الصين	3.0	5.2	3.0	5.2	–	–
الهند	7.2	6.1	6.8	5.9	0.4	0.2
البرازيل	2.9	2.1	2.9	0.9	–	1.2
روسيا	(2.1)	1.5	(2.1)	0.7	–	0.8

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2023 وآفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023.

الشكل (2)
التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2022 – 2023)
(%)

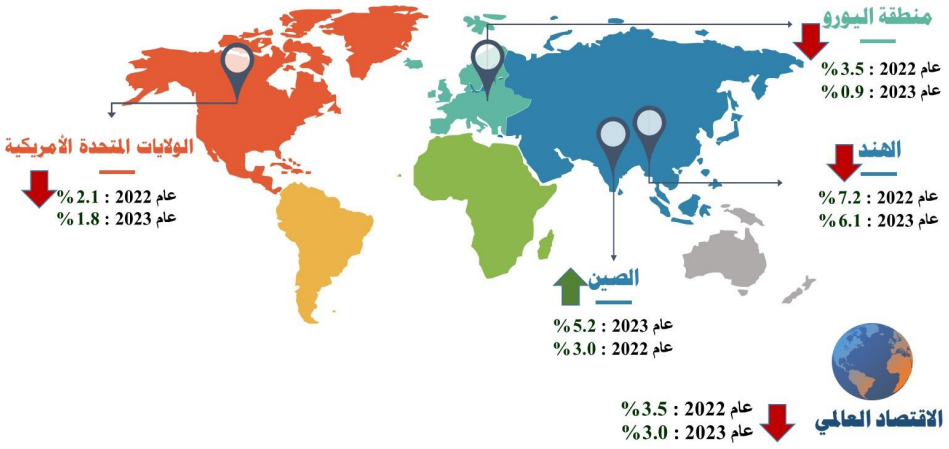

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع الثاني من عام 2023 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2023 بمعدل 1.5% وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 1.3%، يعكس الارتفاع الطفيف في التوقعات إلى حد كبير صلابة الاقتصاد الأمريكي الذي يتوقع نموه بمعدل 1.8% وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 1.6%، وتوقع نمو اقتصاد منطقة اليورو بمعدل 0.9% وهو أيضاً مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 0.8%، فضلاً عن توقع نمو اقتصاد المملكة المتحدة بمعدل 0.4% مقارنة بالتوقعات السابقة التي كانت تشير إلى انكماش بمعدل 0.3% على خلفية الارتفاع الأكبر من المتوقع في الاستهلاك والاستثمار نتيجة انخفاض أسعار الطاقة وانحسار حالة عدم اليقين التي أعقبت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ويتوقع نمو الاقتصاد الياباني بمعدل 1.4% وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من التوقعات السابقة البالغة 1.3% نتيجة ضعف الطلب والسياسات التيسيرية.

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث استقرت توقعات معدل نمو اقتصاد الصين في عام 2023 عند نفس مستوى التوقعات السابقة البالغ 5.2%، بدعم من تحسن النمو الاستهلاكي بوجه عام والارتفاع الأكبر من المتوقع في صافي الصادرات. وتم رفع التوقعات بالنسبة لنمو الاقتصاد الهندي إلى 6.1% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 5.9% في ظل قوة الاستثمار المحلي. كما تم رفع التوقعات بالنسبة للبرازيل بفضل ارتفاع الانتاج الزراعي في الربع الأول من عام 2023 وآثاره الإيجابية على قطاع الخدمات. أما فيما يخص الاقتصاد الروسي فيتوقع نموه بمعدل 1.5% في عام 2023 وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 0.7% فقط، ويعزى ذلك بشكل رئيسي قوة بيانات تجارة التجزئة والبناء والإنتاج الصناعي خلال النصف الأول من العام بفضل حزم التحفيز المالية.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2023 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت أسعار النفط الخام تراجعاً خلال الربع الثاني من عام 2023، وهو رابع انخفاض فصلي لها على التوالي، متأثرة بشكل أساسي بزيادة عمليات البيع من قبل المستثمرين في أسواق العقود الآجلة خلال شهري مايو ويونيو، ووفرة الإمدادات من النفط الخام في شمال غرب أوروبا، مع تراجع عمليات الشراء من قبل مصافي التكرير الآسيوية، في ظل عدم اليقين بشأن قوة نمو توقعات الطلب – تحديداً في الصين، وسط المخاوف حيال تباطؤ الاقتصاد العالمي واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الاقتصادات الرئيسية، فضلاً عن تجدد المخاوف بشأن القطاع المصرفي الأمريكي. ومن العوامل التي حدت من تراجع أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2023، ارتفاع أسعار العقود الآجلة وتراجع عمليات البيع من قبل المستثمرين في أسواق العقود الآجلة خلال

أبريل 2023، الذي شهد احتمالية خفض إمدادات التحميل الفوري في أوروبا وسط تجدد الطلب على النفط الخام عقب انتهاء إضرابات مصافي التكرير والموانئ الفرنسية، وانخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية بشكل ملحوظ، واستمرار تعطل بعض صادرات النفط الخام من ميناء جيهان التركي، فضلاً عن قرارات بعض دول أوبك+ بإجراء خفض إضافي طوعي على انتاجها من النفط الخام.

وبشكل عام، انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الثاني من عام 2023 بمقدار 2.3 دولار/برميل، أو ما يعادل نحو 2.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 78.4 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بمقدار 34 دولار/برميل، أي ما يعادل نحو 30.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2022. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (3)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2022 – 2023).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2022 – 2023)
(دولار/ برميل)

الخامات	2022		2023		التغير عن	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2022
سلة أوبك منها :	**112.4**	**101.9**	**87.7**	**80.7**	**78.4**	**(2.3)**	**(34.0)**
خليط الصحراء الجزائري	117.7	104.3	90.8	82.7	79.0	(3.7)	(38.6)
العربي الخفيف السعودي	113.7	104.4	90.1	82.5	80.2	(2.4)	(33.5)
مربان الاماراتي	110.7	98.8	88.2	81.8	78.4	(3.4)	(32.2)
خام التصدير الكويتي	113.8	103.9	88.4	82.0	79.8	(2.2)	(34.1)
السدرة الليبي	114.2	101.9	87.6	80.0	77.9	(2.1)	(36.3)
البصرة العراقي	110.7	98.1	83.7	77.2	76.0	(1.1)	(34.7)
خامات اخرى :							
دبي	107.9	96.7	84.8	80.4	77.7	(2.7)	(30.1)
البحري القطري	113.0	104.4	92.3	81.3	78.8	(2.6)	(34.3)
برنت	113.7	100.7	88.2	81.2	78.5	(2.7)	(35.2)
خام غرب تكساس	108.7	91.9	82.6	76.1	73.8	(2.3)	(34.9)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012- 2023)
(دولار/برميل)

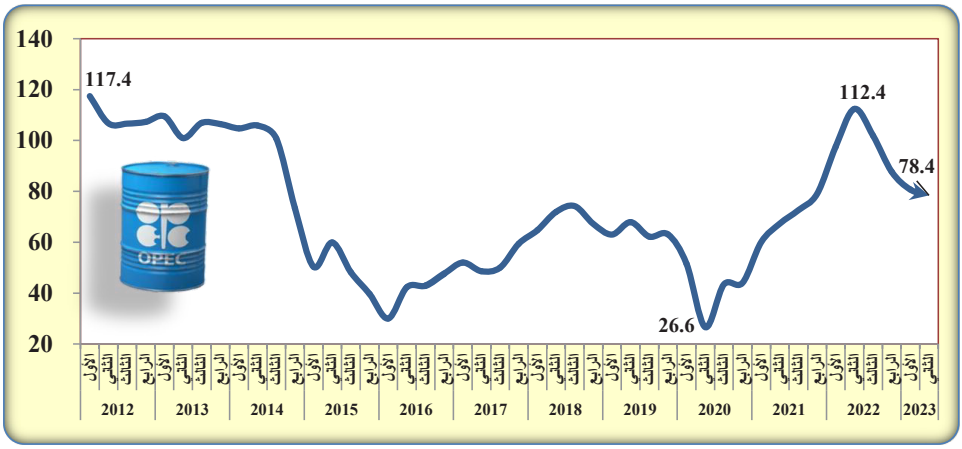

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

شهد الربع الثاني من عام 2023 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، تقلص الفرق بين متوسط سعر خام برنت 38.3° API – (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي 31° API – (ممثلاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 0.7 دولار/برميل لصالح خام برنت في الربع الثاني من عام 2023 مقارنة بحوالي 0.8 دولار/برميل في الربع السابق. في حين انخفض متوسط أسعار سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 0.1 دولار/برميل بالمقارنة مع 0.6 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الثاني من عام 2023 مقارنة بالربع الأول من نفس العام، حيث انخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 2.7 دولار/برميل ليصل إلى نحو 77.7 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بنحو 2.7 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 78.5 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 2.3 دولار/برميل ليبلغ نحو 73.8 دولار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (4)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2022- 2023).

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2022- 2023)
(دولار/برميل)

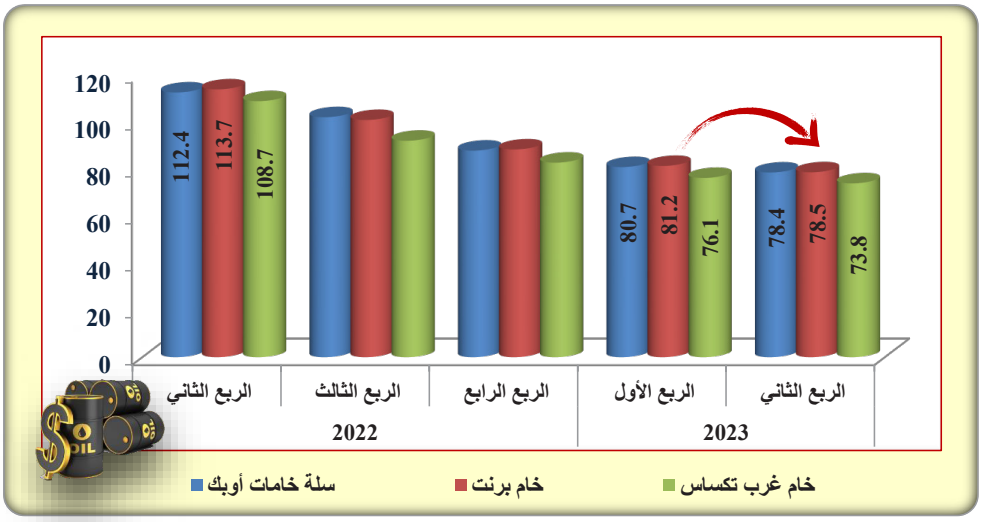

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثاني من عام 2023 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 2.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 80.2 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 29.4% بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2023، وانخفض خام التصدير الكويتي بنسبة 2.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 79.8 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 29.9% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام مربان الإماراتي بنسبة 4.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ

نحو 78.4 دولار/برميل، منخفضـــاً بنســبة 29.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضـــي. كما انخفض خام السـدرة الليبي بنسـبة 2.6% بالمقارنة مع الربع السـابق ليبلغ 77.9 دولار/ برميل، منخفضاً بنسبة 31.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وانخفضت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصـرة العراقي بنسـبة 4.5% و 3.1% و 1.5% بالمقارنة مع الربع السـابق لتصـل إلى 79 دولار/برميل و 78.8 دولار/برميل و 76 دولار/برميل على التوالي، منخفضـة بنسـبة 32.8% و 30.3% و 31.3% تباعاً بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضـي. ***كما يوضح الشكل (5) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.***

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2022- 2023)
(دولار/برميل)

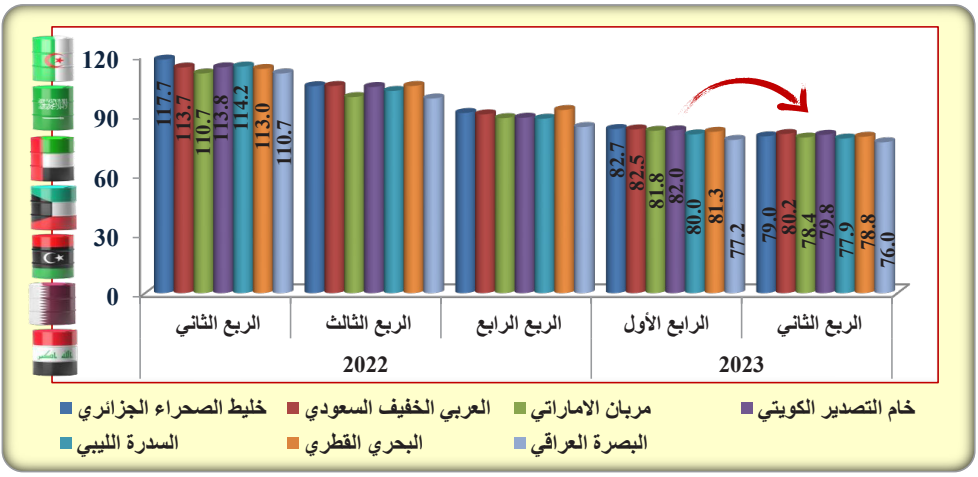

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

انخفضت أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الثاني من عام 2023. حيث سجلت عقود خام برنت خسائر فصلية هي الرابعة لها على التوالي بلغت نسبتها 5%، كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي الخسائر الفصلية الثانية على التوالي بلغت نسبتها نحو 3% خلال نفس الفترة.

يذكر في هذا السياق، ارتفاع أسعار النفط الآجلة خلال شهر أبريل 2023 – لا سيما خلال النصف الأول – بدعم من قرار مجموعة دول أوبك+ بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها مقداره نحو 1.7 مليون ب/ي خلال الفترة (مايو – ديسمبر) 2023 بهدف دعم استقرار سوق النفط العالمي، والانخفاض الملحوظ في مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية، والتوقعات بشأن ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وإعادة تشغيل مصافي التكرير الفرنسية عقب توقفها بسبب الاضطرابات العمالية، والتعليق المؤقت لبعض صادرات النفط الخام من ميناء جيهان التركي.

يأتي ذلك قبل أن تنخفض أسعار النفط الآجلة خلال شهر مايو، متأثرة بتنامي المخاوف بشأن إمكانية حدوث ركود اقتصادي يضعف الطلب على النفط في ظل الأزمة المصرفية والتحذير من التخلف عن سداد الديون في الولايات المتحدة الأمريكية، وضعف المؤشرات الاقتصادية في الصين، وارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية، واستمرار البنوك المركزية الرئيسية في سياستها التشديدية للحد من التضخم المرتفع.

وواصلت أسعار النفط الآجلة انخفاضها خلال يونيو 2022، متأثرة بتزايد المخاوف بشأن أداء الاقتصاد العالمي وتوقعات الطلب على النفط في الاقتصادات الرئيسية – بما في ذلك اوروبا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة، وتباطؤ القطاع الصناعي في الصين، وخفض البنوك الاستثمارية لتوقعات أسعار النفط خلال عام 2023.

وقد شهد الربع الثاني من عام 2023 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد تقلص متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الثاني 2023 – وتحديداً في شهر أبريل – ليصل إلى نحو 4.2 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بالمقارنة مع 6.1 دولار/ برميل في الربع السابق. ويعزى ذلك إلى الضغوط الهبوطية التي تعرض لها خام برنت بسبب انخفاض الطلب على الصادرات وسط توافر الإمدادات في حوض الأطلسي، خاصة النفط الخام الخفيف الحلو. وفي المقابل، ساهم انتعاش نشاط مصافي التكرير الأمريكية وانخفاض مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية في الحد من الضغوط الهبوطية على خام غرب تكساس. ومن العوامل التي ساهمت في الحد من تقلص متوسط الفروقات بين الخامين، ارتفاع توافر الإمدادات من النفط الخفيف،

وارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية في شـهر مايو 2023، والمخاوف بشـأن التوقعات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الثاني من عام 2023 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى انخفاضاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج، باستثناء الغازولين الممتاز وزيت الوقود في كل من سوق روتردام وسوق الخليج الأمريكي، وزيت الوقود في سوق البحر المتوسط.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز انخفاضاً في ***سوق البحر المتوسط*** خلال الربع الثاني من عام 2023 بنسبة 1.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 99.2 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 33% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط السعر في ***سوق سنغافورة*** بنسبة 4.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 94.2 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 34.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

في حين ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق روتردام** خلال الربع الثاني من عام 2023 بنسبة 2.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 125.4 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 22.9% على أساس سنوي. كما شهد متوسط السعر في **سوق الخليج الأمريكي** ارتفاعاً بنسبة 2.7% بالمقارنة مع الربع السابق، بدعم من انخفاض مخزونات الغازولين – لا سيما خلال شهر أبريل 2023، فضلاً عن ارتفاع الطلب المحلي تزامناً مع الاقتراب من ذروة موسم القيادة والعطلات الصيفي، وانخفاض واردات الغازولين الأوروبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من الثلث في منتصف شهر يونيو، ليصل إلى 119.1 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 29.8% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثاني من عام 2023، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (6).***

الجدول (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2022 –2023)
(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثاني 2022		سنغافورة	142.9	159.3	149.9
		روتردام	162.7	161.0	99.5
		البحر المتوسط	148.2	156.5	106.0
		الخليج الامريكي	169.5	143.3	93.0
الربع الثالث		سنغافورة	109.9	137.5	131.5
		روتردام	140.1	145.2	87.4
		البحر المتوسط	117.1	135.9	94.0
		الخليج الامريكي	133.1	120.8	76.2
الربع الرابع		سنغافورة	94.2	125.8	123.3
		روتردام	125.1	139.5	73.7
		البحر المتوسط	103.8	130.2	80.5
		الخليج الامريكي	114.9	112.2	55.4
الربع الأول 2023		سنغافورة	98.9	108.4	102.8
		روتردام	122.0	114.0	68.9
		البحر المتوسط	100.6	112.3	74.0
		الخليج الامريكي	115.9	81.6	57.1
الربع الثاني		سنغافورة	94.2	93.0	89.9
		روتردام	125.4	96.4	70.1
		البحر المتوسط	99.2	95.1	74.6
		الخليج الامريكي	119.1	61.7	64.3
التغير عن	الربع الأول 2023	سنغافورة	(4.7)	(15.4)	(12.9)
		روتردام	3.4	(17.6)	1.3
		البحر المتوسط	(1.3)	(17.2)	0.5
		الخليج الامريكي	3.1	(19.9)	7.2
	الربع الثاني 2022	سنغافورة	(48.7)	(66.3)	(60.0)
		روتردام	(37.3)	(64.6)	(29.4)
		البحر المتوسط	(49.0)	(61.4)	(31.5)
		الخليج الامريكي	(50.4)	(81.6)	(28.7)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (6)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2022-2023)
(دولار/برميل)

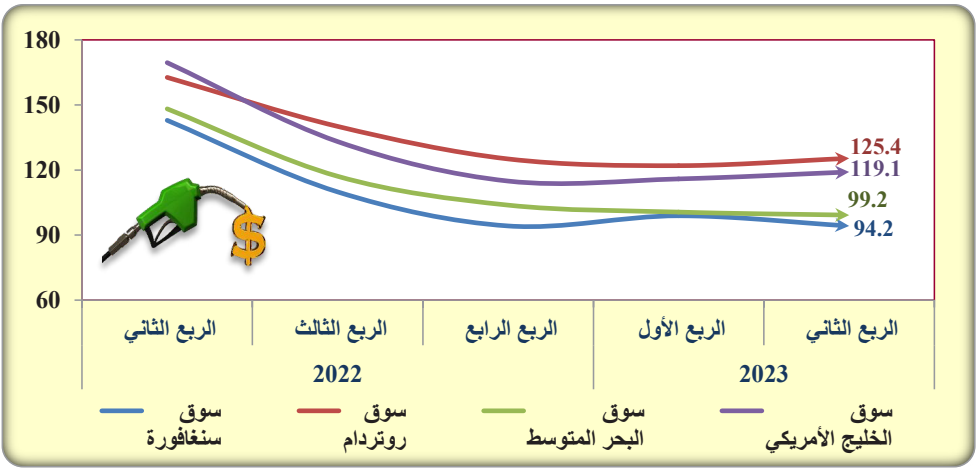

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثاني من عام 2023 مستويات أقل من أسعار الغازولين في كافة الأسواق العالمية بشكل عام، وأعلى من أسعار زيت الوقود (باستثناء سوق الخليج الأمريكي). وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 96.4 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 15.4% بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 40.1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر 95.1 دولار/برميل بنسبة انخفاض 15.3% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 39.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر بلغ 93 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 14.2% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 41.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الأمريكي*** بأدنى متوسط للأسعار بلغ حوالي 61.7 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2023 بنسبة انخفاض 24.4% بالمقارنة مع الربع السابق و 56.9% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

- **أسعار زيت الوقود**

انخفض متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الثاني من عام 2023 بنسبة 12.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 89.9 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 40% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. في حين ارتفع متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 0.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 74.6 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 29.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في ***سوق روتردام*** بنسبة 1.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 70.1 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 29.5% على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في ***سوق الخليج الأمريكي*** خلال الربع الثاني من عام 2023 بنسبة 12.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 64.3 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 30.9% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2023

ساد خلال الربع الثاني من عام 2023 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- **الإمدادات النفطية العالمية**

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[1]) انخفاضاً بلغ نحو 828 ألف برميل/ يوم خلال الربع الثاني من عام 2023، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 101.1 مليون ب/ ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.4 مليون ب/ي على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض إمدادات دول أوبك ودول خارج أوبك الأعضاء في مجموعة أوبك+ (بما في ذلك روسيا) على خلفية قرار خفض مستوى إنتاجها، فضلاً عن انخفاض الإمدادات من كندا، والانخفاض النسبي في إمدادات دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في حين كان لارتفاع الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية والزيادة النسبية في إمدادات

[1] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والهند والمكســـيك، دوراً في الحد من انخفاض إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثاني من عام 2023، ***كما يوضح الجدول (4) والشكل (7).***

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الثاني 2022		34.0	64.8	98.8
الربع الثالث		34.8	65.8	100.6
الربع الرابع		34.5	66.9	101.4
الربع الأول 2023		34.3	67.7	102.0
الربع الثاني*		33.7	67.4	101.1
التغير عن	**الربع الأول 2023**	(0.521)	(0.307)	(0.828)
	الربع الثاني 2022	(0.214)	2.587	2.373

* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**

انخفضت الإمدادات النفطية **(نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي)** لدول أوبك خلال الربع الثاني من عام 2023 بمقدار 521 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 33.7 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 214 ألف برميل/يوم أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثاني من عام 2023، فقد انخفضت إلى 33.4%، وهو مستوى أدنى من الحصة البالغة 33.6% خلال الربع السابق والحصة البالغة نحو 34.4% خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد انخفضت امدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الثاني من عام 2023 بمقدار 551 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 28.271 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 304 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفعت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بمقدار 30 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق وبمقدار 90 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي لتصل إلى حوالي 5.47 مليون برميل/يوم.

ويعزى انخفاض امدادات دول أوبك خلال الربع الثاني من عام 2023 بشكل رئيسي إلى قرار خفض الإنتاج المعلن من بعض دول **مجموعة أوبك+** خلال الفترة (مايو – ديسمبر) 2023 البالغ إجماليه نحو 1.7 مليون برميل/يوم. في حين كان للارتفاع النسبي في الإمدادات النفطية من إيران وفنزويلا ودولة ليبيا (لا يشملهم اتفاق مجموعة أوبك+) وارتفاع الإمدادات من أنجولا وغينيا الاستوائية والجابون، دوراً في الحد من تراجع إمدادات دول أوبك.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

انخفض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 307 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.5% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 67.4 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.6 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (8) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (8)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

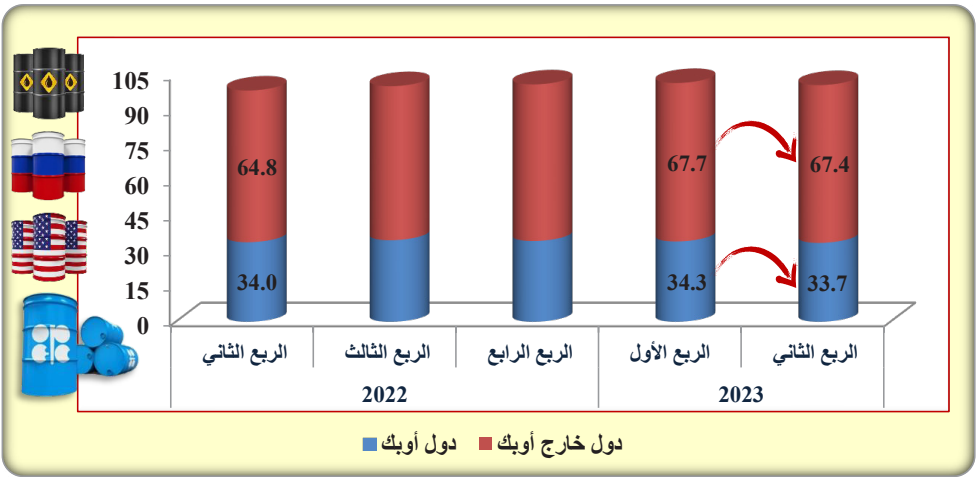

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الانخفاض في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثاني من عام 2023 بشكل رئيسي إلى التراجع في إنتاج دول أوبك+ غير الأعضاء في منظمة أوبك (لا سيما روسيا)، فضلاً عن انخفاض الإمدادات من كندا، والانخفاض النسبي في إمدادات دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبالنسبة لإمدادات **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[2]، ارتفعت إمدادات دول الأمريكيتين خلال الربع الثاني من عام 2023، تزامناً مع استمرار تعافي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، ليبلغ نحو 20.29 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً بمقدار 210 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. هذا وقد ارتفعت إجمالي الإمدادات الأمريكية خلال شهر أبريل 2023 إلى مستوى قياسي بلغ نحو 20.5 مليون ب/ي، ومن ضمنها وصل معدل انتاج النفط الخام الأمريكي إلى نحو 12.6 ب/ي وهو ثاني أعلى مستوى له منذ شهر

[2] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

مارس 2020، إلا أنه ما زال أقل من المستوى القياسي المسجل في شهر نوفمبر 2019 أي قبل جائحة فيروس كورونا والبالغ 13 مليون ب/ي، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر التباطؤ في وتيرة تعافي إنتاج النفط الخام الأمريكي. حيث خفضت شركات الطاقة الأمريكية من عدد حفارات النفط العاملة بمقدار 47 حفارة خلال الربع الثاني من عام 2023، وذلك عقب الخفض البالغ 29 حفارة خلال الربع السابق، ليصل إجماليها إلى 545 حفارة، وهو مستوى منخفض بنسبة بلغت 8.4% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes. ويأتي هذا التباطؤ استجابة لانخفاض أسعار النفط الخام، وقيود الطاقة التكريرية، وتوجه منتجي النفط الخام الأمريكي نحو استخدام رأس المال لزيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم بدلاً من الاستثمار في إنتاج جديد، مع تركيزهم على تأمين المعدات والعمالة المحدودة وسط استمرار ارتفاع معدل التضخم وما يرتبط به من زيادة ملحوظة في تكاليف التشغيل وزيادة الضغط على سلاسل التوريد لحقول النفط، مما أدى إلى تنامي التوقعات بشأن تراجع إنتاج النفط الأمريكي خلال النصف الثاني من عام 2023.

وارتفعت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الثاني من عام 2023 بشكل نسبي بدعم من الزيادة في إنتاج النفط من حقول شركة PEMEX – لا سيما حقل Tupilco Profundo، ليصل إجمالي الإمدادات إلى نحو 2.15 مليون برميل/يوم في شهر مايو 2023. بينما كان للانقطاعات من منصة Pemex Nohoch Alfa دوراً في الحد من ارتفاع الإمدادات. يذكر أن المكسيك تخطط لوقف صادراتها من النفط الخام خلال عام 2023، وذلك في إطار استراتيجية تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في سوق الوقود المحلي، حيث تسعى إلى التخلص التدريجي من الصادرات خلال عام 2023، بهدف توسيع الإنتاج المحلي للوقود في المكسيك.

في حين انخفضت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثاني من عام 2023، لتصل إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ شهر مايو 2022 وهو حوالي 5.3 مليون برميل/يوم، ويأتي ذلك على خلفية تراجع إنتاج النفط الخام التقليدي والاصطناعي والبيتومين الخام بسبب الصيانة المخطط لها، وإعلان مقاطعة ألبرتا حالة الطوارئ استجابة لحرائق الغابات التي دفعت منتجي الطاقة إلى إغلاق ما لا يقل عن 319 ألف برميل مكافئ نفط.

وانخفضت الامدادات النفطية لدول أوروبا خلال الربع الثاني من عام 2023 لتصل إلى حوالي 3.63 مليون برميل/يوم. حيث تراجعت الإمدادات في النرويج بسبب الانقطاعات غير المخطط لها وعمليات الصيانة في العديد من الحقول، بينما كان لتزايد الإنتاج من المرحلة الثانية من حقل Johan Sverdrup – الذي بدء تشغيلها في ديسمبر 2022، دوراً في الحد من انخفاض إمدادات النرويج. كما انخفضت الإمدادات في المملكة المتحدة متأثرة بالانخفاضات الطبيعية في معدلات الإنتاج والانقطاعات غير المخطط لها، لتستقر عند مستوى 0.8 مليون ب/ي.

أما فيما يخص **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 20 ألف برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2023. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع الإمدادات في البرازيل بدعم من بدء الإنتاج من بعض الحقول الجديدة، لتصل إلى حوالي 3.9 مليون ب/ي في شهر مايو 2023، مقتربة من المستوى القياسي البالغ 4 مليون ب/ي المسجل في شهر يناير 2023.

واستقرت إمدادات **الصين** النفطية خلال الربع الثاني من عام 2023 عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق وهو 4.63 مليون ب/ي، ومن المتوقع أن يتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية في عام 2023 من خلال الاستثمارات في حفر الآبار وتعزيز مشروعات استخراج للنفط، وسط جهود شركات النفط المملوكة للدولة لضمان أمن إمداداتها من الطاقة. وفي هذا السياق، يذكر أن شركة الصين الوطنية للنفط البحري رفعت من هدف إنتاجها لعام 2023 بنحو 8% اعتباراً من شهر يناير 2023.

وانخفضت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الثاني من عام 2023 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 370 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 10.83 مليون برميل/يوم، على خلفية قرار مجموعة دول أوبك+ بشأن تعديل مستوى إنتاجها الشهري حتى نهاية عام 2023، وقرار روسيا إجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها من النفط بمقدار 500 ألف ب/ي، ودخول الحظر الأوروبي على صادرات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً حيز التنفيذ في الخامس من فبراير 2023. كما انخفضت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسيا (بما في ذلك كازاخستان وأذربيجان) بنحو 40 ألف ب/ي مقارنة بالربع الأول من عام 2023، وقد تأثرت الإمدادات من كازاخستان سلباً

في شهر مايو بتوقف إنتاج النفط من حقل Kashagan بسبب إغلاق بئري حقن بحريين بعد اكتشاف الغاز الحمضي، مما حد من إعادة حقن الغاز في الحقل. ويوضح ***الشكل (9)*** التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة (2022- 2023).

الشكل (9)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

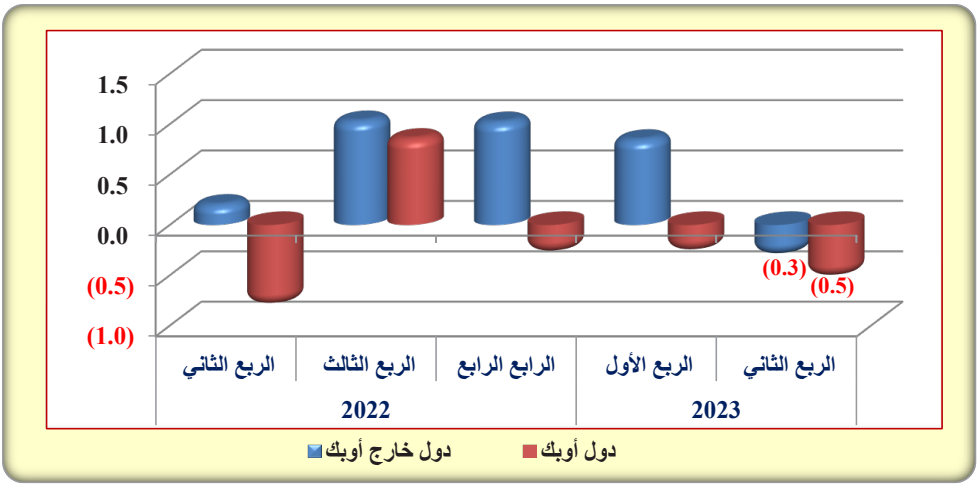

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية[3]، وتطور عدد الحفارات العاملة**

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثاني من عام 2023، وإن كان بشكل أقل من المتوقع، بلغ 178 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.9% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى مستوى فصلي قياسي بلغ حوالي 9.4 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بمقدار 767 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 8.9% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 75.8% من إجمالي متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ نحو 12.4 مليون برميل/يوم خلال نفس الفترة، وفقاً للتقديرات الأولية لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

[3] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال الأعوام الأخيرة.

ويعزى تباطؤ نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2023 إلى انخفاض أسعار النفط الخام، واستمرار التزام عدد كبير من الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج. يأتي ذلك إلى جانب عدة أسباب أخرى مثل، التضخم المرتفع وما يرتبط به من زيادة في تكاليف الإنتاج وصعوبة الاحتفاظ بالعمالة، واستمرار حالة عدم اليقين المتزايدة في الشركات بشأن توقعاتها.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر مايو 2023، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 29 دولار/برميل في حوض Permian و 45 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى، وهو مستوى أعلى من التقديرات السابقة والبالغة 23 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و38 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى، **كما يوضح *الشكل (10)***.

الشكل (10)
أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة

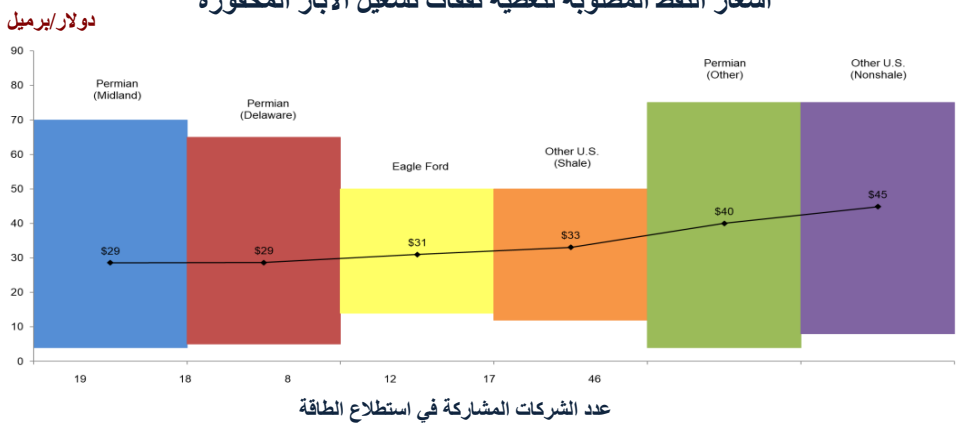

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 7 يوليو 2023.

في حين تحتاج شركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد مربح إلى سعر يتراوح ما بين 56 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و66 دولار/برميل في حوض Permian، وهو مستوى

أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة التي تراوحت ما بين 48 إلى 69 دولار/برميل، **كما يوضح الشكل (11)**.

الشكل (11)
أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح

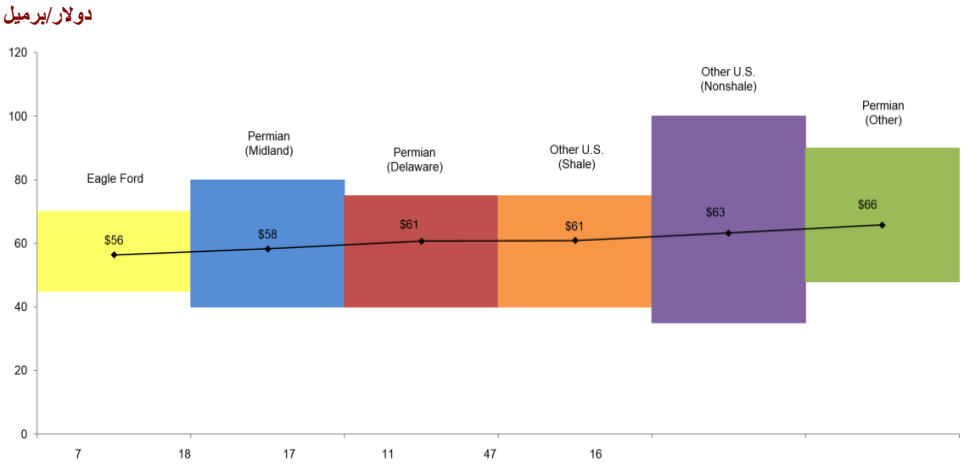

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 7 يوليو 2023.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط العاملة خلال الربع الثاني من عام 2023، تظهر تقديرات إدارة معلومات الأمريكية انخفاض هذا المتوسط للمرة الأولى منذ الربع الثالث 2020 وبمقدار 44 حفارة مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 648 حفارة، مرتفعاً بمقدار 3 حفارات فقط على أساس سنوي. ويؤكد ذلك على المؤشرات التي تظهر أن تسريع نشاط الحفر الأمريكي الذي بدأ في شهر سبتمبر 2020 قد توقف مؤقتاً أو ربما انتهى، مما قد يؤدي إلى خفض معدل نمو إنتاج النفط الأمريكي حتى نهاية عام 2023 وربما حتى عام 2024. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (12)***.

الجدول (5)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2023– 2022)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
الربع الثاني 2022		8.604	645
الربع الثالث		8.811	672
الربع الرابع		8.947	692
الربع الأول 2023		9.193	692
الربع الثاني*		9.371	648
التغير عن	الربع الأول 2023	0.178	(44)
	الربع الثاني 2022	0.767	3

*بيانات تقديرية

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، يوليو 2023.

الشكل (12)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2023– 2022)

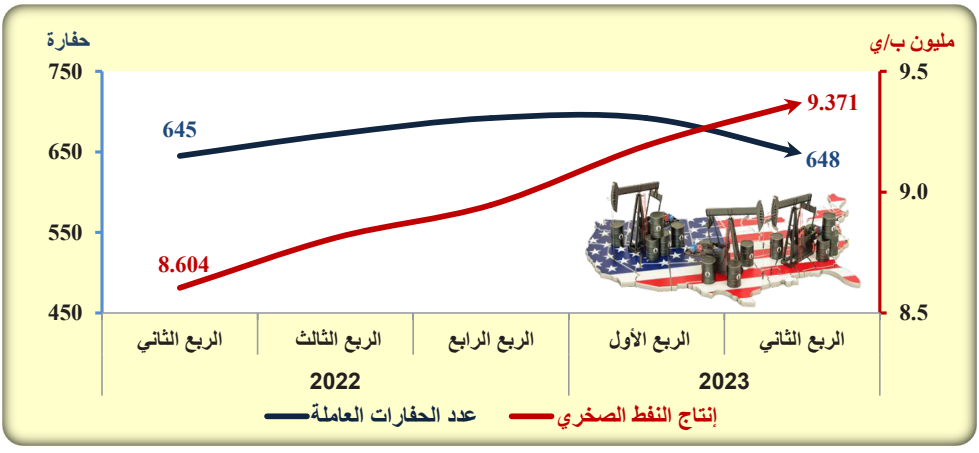

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أبريل 2023.

- **الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية**

انخفض إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2023 وهو الانخفاض الفصلي الثاني له على التوالي، حيث تراجع بمقدار 165 بئر أو 5.3% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 2927 بئر، وهو مستوى مرتفع بمقدار 96 بئراً على أساس سنوي. يأتي ذلك تزامناً مع انخفاض أسعار خام غرب تكساس والتي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية قوية مع عدد الآبار المحفورة، ***كما يوضح الشكل (13)***.

الشكل (13)
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، (2020– 2023)

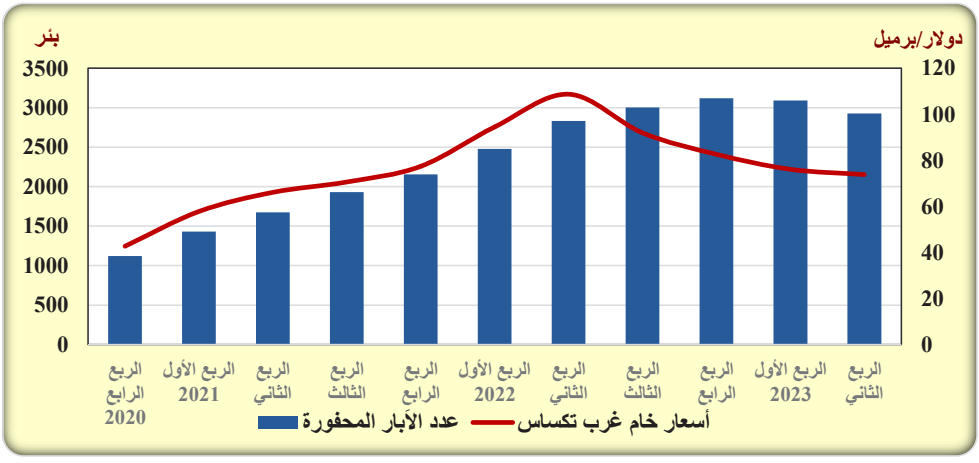

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أبريل 2023.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتزامناً مع انخفاض أسعار النفط الخام، تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض إجمالي عدد الآبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من

عام 2023 بمقدار 265 بئر مقارنة بالربع السابق الذي شهد ارتفاعاً بمقدار 101 بئر، ليصل إلى 3039 بئراً متراجعاً عن أعلى مستوى له مُنذ الربع الثالث من عام 2019.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الثاني من عام 2022 بنحو 112 بئر، مقارنة بنهاية الربع السابق، ليبلغ عددها 4804 بئر، وهو الانخفاض الفصلي الرابع على التوالي، منخفضاً بنحو 483 بئراً مقارنة بالربع المماثل من عام 2022. ويشير هذا الانخفاض المتواصل إلى تركيز الشركات المنتجة على استكمال الآبار بدلاً من حفر آبار جديدة في ظل انخفاض أسعار النفط، وهو ما قد يحد من نمو إنتاج النفط الأمريكي خلال الأشهر المقبلة، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تظهر بياناتها انخفاض عدد الآبار المحفورة غير المكتملة في منطقة Haynesville ومنطقة Marcellus في نهاية الربع الثاني من عام 2023 إلى أدنى مستوياتها المسجلة على الإطلاق وهي 515 بئر و481 بئر على الترتيب.

- الطلب العالمي على النفط

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 390 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.4%، ليصل إلى 101.2 مليون ب/ ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 2.9 مليون ب/ي، أي بنسبة 3% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الطلب في دول أسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول أوراسيا (لا سيما روسيا)، ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية، ودول أوروبا الأخرى. في حين كان لارتفاع الطلب على النفط في كل من دول الأمريكيتين وأوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الأسيوية النامية (لا سيما الصين)، دوراً في الحد من انخفاض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2023، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).***

الجدول (6)
تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2022–2023)
(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
الربع الثاني 2022		45.4	52.9	98.3
الربع الثالث		46.6	52.9	99.5
الربع الرابع		46.0	55.0	101.0
الربع الأول 2023		45.5	56.1	101.6
الربع الثاني*		45.5	55.7	101.2
التغير عن	الربع الأول 2023	0.030	(0.420)	(0.390)
	الربع الثاني 2022	0.130	2.800	2.930

*بيانات تقديرية
** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (14)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

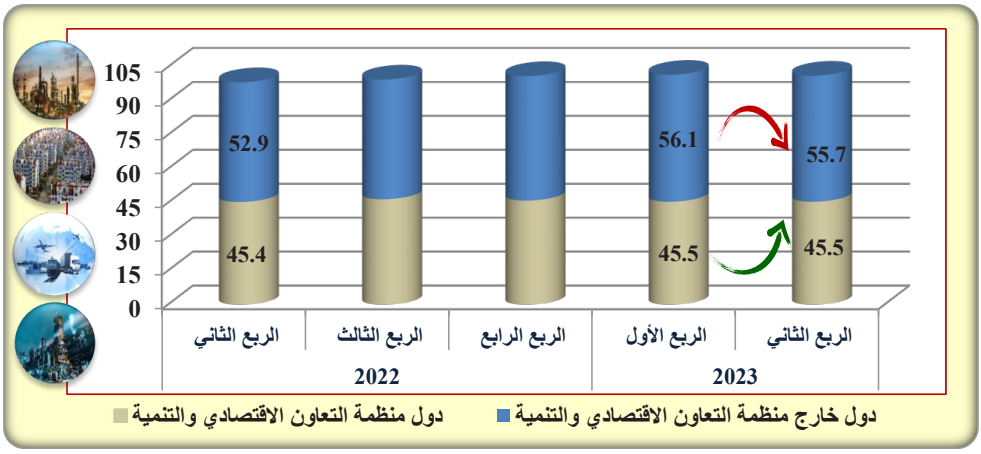

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شـــهدتها مســـتويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثاني من عام 2023:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثاني من عام 2023 بشكل نسبي بلغ 30 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.1% مقارنة بالربع الأول من عام 2023، ليصـــل إلى نحو 45.5 مليون ب/ ي، وهو مســتوى مرتفع بنحو 130 ألف ب/ي، أي بنســبة 0.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضـمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية ارتفع طلب **دول الأمريكيتين** خلال الربع الثـاني من عـام 2023 بمقدار 560 ألف ب/ي مقـارنـة بـالربع الســـابق ليصـــل إلى حوالي 25.1 مليون ب/ي. ويعزى ذلك الارتفاع بشـــكل رئيســـي إلى ارتفاع الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 400 ألف ب/ي، وزيادة إجمالي الطلب في كندا والمكسيك بنحو 160 ألف ب/ي.

وفي هذا السياق، ارتفع الطلب الأمريكي بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من عام 2023 بدعم من زيادة الطلب على وقود الطائرات في ظل اسـتمرار تعافي نشـاط السـفر الجوي، وكذلك الغازولين الذي ارتفع الطلب المحلي عليه خلال الأســبوع الأخير من شــهر يونيو 2023 إلى 9.6 مليون ب/ي وهو أعلى مســتوى له منذ شــهر ديســمبر 2021 تزامناً مع بدء موســم القيادة الصــيفي، فضــلاً عن الارتفاع النســبي في الطلب على المنتجات النفطية المســتخدمة كلقيم في صـــناعة البتروكيماويات. في حين تأثر الطلب الأمريكي بضعف النشاط الصناعي جراء معدل التضخم المرتفع واستمرار تشديد السياسة النقدية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

كما ارتفع الطلب في **دول أوروبا** خلال الربع الثاني من عام 2023 بحوالي 280 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 13.3 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب على وقود الطائرات في ظل تعافي قطاع السـفر الجوي الذي تجاوز مسـتويات ما قبل جائحة كورونا، فضــلاً عن ارتفاع الطلب الموســمي على الغازولين. في حين تأثر الطلب في أوروبا ســلباً بضــعف النشاط الصناعي في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية التي أدت إلى اختناقات في سلاسل التوريد، وتباطؤ النشـاط الاقتصـادي على خلفية السـياسـة التشـديدية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي في محاولة للحد من معلات التضخم المرتفعة.

بينما انخفض طلب **دول آسيا/المحيط الهادئ** بشكل ملحوظ بلغ حوالي 810 ألف ب/ي مقارنة بالربع الأول من عام 2023 ليصل إلى حوالي 7.1 مليون ب/ي. متأثراً بشكل رئيسي بضعف الأداء الاقتصادي في كوريا الجنوبية، إلى جانب ضعف الطلب على المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات (مثل النافتا وغاز البترول المسال) في دول آسيا والمحيط الهادئ بسبب تباطؤ قطاع التصنيع وقطاع البناء التي عادة ما تدعم الطلب على المنتجات البتروكيماوية المختلفة، ***كما يوضح الجدول (7)***.

الجدول (7)
تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2022–2023)
(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكيتين	دول أوروبا	دول أسيا/ المحيط الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الربع الثاني 2023		25.0	13.4	7.0	45.4
الربع الثالث		25.3	14.1	7.2	46.6
الربع الرابع		25.0	13.3	7.7	46.0
الربع الأول 2023		24.6	13.1	7.9	45.5
الربع الثاني*		25.1	13.3	7.1	45.5
التغير عن	**الربع الأول 2023**	**0.560**	**0.280**	**(0.810)**	**0.030**
	الربع الثاني 2022	**0.160**	**(0.090)**	**0.060**	**0.130**

* بيانات تقديرية.
** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

انخفض طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثاني من عام 2023، عقب التعافي الذي شهده خلال الربعين السابقين، ليتراجع بنحو 420 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.7% على أساس فصلي، ليصل إلى نحو 55.7 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.8 مليون ب/ي، أي بنسبة 5.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، انخفض الطلب على النفط في **منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا** خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 530 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 12.8 مليون ب/ي،

وهو مستوى مرتفع بنحو 490 ألف ب/ي على أساس سنوي. هذا وقد استقر طلب **الدول العربية** على النفط عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق وهو نحو 7.4 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل حوالي 13.3% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثاني من عام 2023، مرتفعاً بنحو 200 ألف برميل/يوم على أساس سنوي، ويأتي ذلك بدعم من استمرار قوة النشاط الاقتصادي في الدول الرئيسية المستهلكة للنفط، مع تزايد الطلب على المنتجات النفطية المستخدمة في قطاع توليد الكهرباء (لا سيما في العراق)، كما ارتفع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات تزامناً مع انتعاش حركة التنقل والسفر. في حين انخفض طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنحو 530 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 5.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 310 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب **الدول الآسيوية** فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الثاني من عام 2023 بلغ نحو 590 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 31 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.1 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

ارتفع **الطلب الصيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بنحو 330 ألف برميل/يوم أو بنسبة 2.1% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 16 مليون برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2023. يأتي ذلك بدعم رئيسي من استمرار زخم الأنشطة التجارية والاجتماعية عقب رفع القيود المرتبطة بسياسة Zero Covid، حيث ساهم ارتفاع حركة التنقل في تزايد الطلب على الغازولين، كما ارتفع الطلب على الديزل الذي يمثل نحو ثلث استهلاك الصين وسيتخدم في الصناعة وتزويد الشاحنات والمركبات التجارية بالوقود في قطاعي البناء والزراعة، وارتفع الطلب على وقود الطائرات في ظل تعافي قطاع السفر الجوي (لا سيما خلال عطلة عيد العمال)، وانتعش الطلب على المواد الأولية المستخدمة في قطاع البتروكيماويات. في حين تأثر الطلب الصيني سلباً بانكماش النشاط الصناعي إلى أدنى مستوياته منذ شهر فبراير 2020.

أما بالنسبة **للطلب الهندي**، الذي يُعد ثاني أكبر محرك لنمو الاقتصاد الآسيوي بعد الصين، فقد ارتفع خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 10 آلاف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.4 مليون برميل/ يوم. ويعزى تباطؤ نمو الطلب في الهند بشكل رئيسي إلى التراجع في

أنشطة البناء، وعلى الجانب الإيجابي كان لتحسن نشاط التصنيع والتعدين والنشاط الزراعي دوراً في ارتفاع الطلب على الديزل، كما ارتفع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات في ظل تعافي نشاط التنقل والسفر الجوي متجاوزاً مستوياته المسجلة قبل جائحة فيروس كورونا.

ومن جهة أخرى، انخفض الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 80 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.5 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، استقر الطلب في **البرازيل** عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق البالغ 3 مليون برميل/يوم، تزامناً مع الطلب على الديزل والغازولين ووقود الطائرات بدعم من تحسن النشاط الصناعي وحركة التنقل والسفر الجوي. وفي المقابل، انخفض طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى – لا سيما الأرجنتين – بنحو 80 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ 3.5 مليون ب/ ي، متأثراً بتباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع الطلب على المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات – لا سيما غاز البترول المسال.

وشهد طلب **دول أوراسيا (Eurasia)** على النفط انخفاضاً على أساس فصلي، بلغ ما يقرب من 310 ألف ب/ي مقارنة بالربع الأول من عام 2023، ليصل إلى 4.6 مليون ب/ي. حيث انخفض **طلب روسيا** على النفط بمقدار 230 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.5 مليون ب/ي، في حين انخفض الطلب على النفط في باقي دول أوراسيا بنحو 80 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 1.1 مليون ب/ي، ***كما يوضح الجدول (8).***

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2021–2022)
(مليون برميل/ يوم)

	2022			2023	التغير عن	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2022
الدول العربية :	**7.2**	**7.3**	**7.3**	**7.4**	**7.4**	**–**	**0.2**
الدول الأعضاء	6.1	6.2	6.2	6.3	6.3	–	0.2
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	–	–
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.1**	**5.4**	**5.8**	**5.9**	**5.4**	**(0.5)**	**0.3**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**12.3**	**12.8**	**13.1**	**13.3**	**12.8**	**(0.5)**	**0.5**
الدول الآسيوية	**28.9**	**28.4**	**29.7**	**30.4**	**31.0**	**0.6**	**2.1**
منها: الصين	14.5	14.7	15.5	15.6	16.0	0.3	1.5
الهند	5.2	5.0	5.3	5.4	5.4	0.01	0.3
الدول الأخرى	9.3	8.8	8.9	9.4	9.7	0.3	0.3
دول أمريكا اللاتينية	**6.4**	**6.6**	**6.5**	**6.6**	**6.5**	**(0.1)**	**0.2**
منها: البرازيل	2.8	2.9	3.0	3.0	3.0	–	0.2
الدول الأخرى	3.6	3.7	3.5	3.6	3.5	(0.1)	(0.04)
دول أوراسيا	**4.6**	**4.5**	**4.9**	**4.9**	**4.6**	**(0.3)**	**0.03**
منها: روسيا	3.4	3.5	3.7	3.7	3.5	(0.2)	0.1
دول أوروبا الأخرى	**0.8**	**0.7**	**0.8**	**0.8**	**0.8**	**(0.1)**	**0.01**
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**52.9**	**52.9**	**55.0**	**56.1**	**55.7**	**(0.4)**	**2.8**

* بيانات تقديرية

ملاحظة: الارقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ـ مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[4]

ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2023 بمقدار 7 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.831 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 170 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من

[4] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد ارتفع في نهاية الربع الثاني من عام 2023 بمقدار 17 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.094 مليار برميل، مرتفعاً بنحو 92 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 10 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 1.737 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 78 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين*** بمقدار 8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند حوالي 1.517 مليار برميل (منها 601 مليون برميل من النفط الخام و 916 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 84 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وارتفع ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2023 بمقدار 35 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.261 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 75 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، انخفض ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية*** بنحو 17.8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 452.2 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 28.4 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وتجدُر الإشارة إلى انخفاض المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في التاسع عشر من مايو 2023 بأكبر وتيرة تراجع أسبوعية مسجلة منذ شهر نوفمبر 2022 بلغت حوالي 12.5 مليون برميل، على خلفية تعافي نشاط مصافي التكرير وانخفاض الواردات بأعلى وتيرة منذ شهر ديسمبر 2022. يأتي ذلك قبل أن يرتفع المخزون الأمريكي خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو 2023 بأكبر وتيرة مسجلة في نحو أربعة أشهر بلغت نحو 7.9 مليون برميل، تزامناً مع استمرار السحب من المخزونات الاستراتيجية. وعاود المخزون الأمريكي انخفاضه وبشكل متواصل حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023 ليصل إلى نحو 452.2 مليون برميل وهو أدنى مستوى له منذ شهر يناير 2023، على خلفية ارتفاع الطلب في ظل بدء موسم القيادة والعطلات الصيفي.

في حين ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية*** خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 52.8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 809 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 50.2 مليون برميل على أساس سنوي.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد انخفض بحوالي 17 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند حوالي 947 مليون برميل (منها 354 مليون برميل من النفط الخام و 593 مليون برميل من المنتجات النفطية)، مرتفعاً بمقدار 36 مليون برميل على أساس سنوي. وقد تركز هذا الانخفاض بشكل رئيسي في مخزونات المنتجات النفطية، تزامناً مع بدء حظر الاتحاد الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً والذي دخل حيز التنفيذ في الخامس من شهر فبراير 2023.

وارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ*** خلال الربع الثاني من عام 2023 بحوالي 17 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 367 مليون برميل (منها 138 مليون برميل من النفط الخام و 229 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 50 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق توازن واستقرار أسواق النفط العالمية. وتجدر الإشارة إلى استمرار انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2018 – 2022) خلال الربع الثاني من عام 2023، حيث بلغ هذا الانخفاض حوالي 74 مليون برميل خلال شهر أبريل 2023، وحوالي 101 مليون برميل خلال شهر مايو، ***كما يوضح الشكل (15).***

الشكل (15)
تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2018-2022)
(مليون برميل)

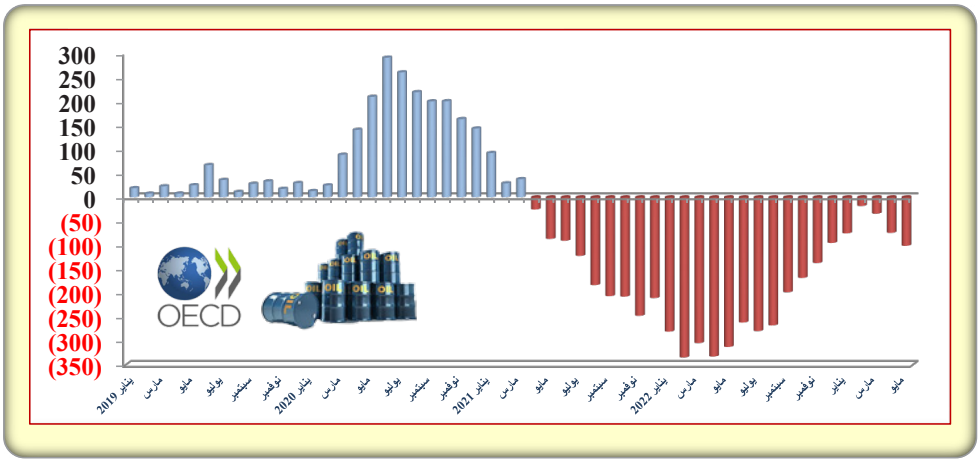

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي[5]

انخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2023 بمقدار 42 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3.216 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 239 مليون برميل على أساس سنوي. وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** انخفاضاً بنحو 35 مليون برميل خلال الربع الثاني من عام 2023 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 6.047 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 409 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

انخفض ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الثاني من عام 2023 بنحو 98 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.437 مليار برميل، وهو نفس المستوى المسجل في نهاية

[5] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

الربع المماثل من العام الماضـــي. حيث انخفض مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 75 مليون برميل مقارنة بالربع الســـابق، ليصـــل إلى 1.356 مليار برميل، كما انخفض مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بمقدار 23 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 81 مليون برميل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تخفيضات الإنتاج التي اتخذتها مجموعة دول أوبك+ وتزايد عمليات الشراء لمخزونات الوقود.

المخزون الاستراتيجي

انخفض ***المخزون الاستراتيجي*** في نهاية الربع الثاني من عام 2023 بمقدار 26 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.490 مليار برميل، وهومستوى منخفض بمقدار 148 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد انخفض ***المخزون الاســـتراتيجي الأمريكي***[6] في نهاية الربع الثاني من عام 2023 بحوالي 24.2 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع الســـابق ليصـــل إلى 347.2 مليون برميل، وهو أدنى مستوى له مُنذ منتصـف أغسطس 1983، مما أثار مخاوف بشـأن أمن الطاقة. يذكر في هذا السياق، أن وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت عن خطط لإعادة شـــراء ما لا يقل عن 12 مليون برميل من النفط للمخزونات الاســـتراتيجية خلال عام 2023، بما في ذلك 6.3 مليون برميل تم التعاقد عليها بالفعل للتسليم خلال شـهري أغسطس وسبتمبر، و 6 مليون برميل إضـافية سيتم التعاقد عليها للتسليم خلال شـــهري أكتوبر ونوفمبر، مع الإشـــارة إلى أنها ســـتتابع فرص إعادة ملء المخزونات الاســـتراتيجية "عندما تسمح ظروف السوق بذلك".

إجمالي المخزون العالمي[7]

بلغ ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإســـتراتيجية)*** في نهاية الربع الثاني من عام 2023 نحو 8.975 مليار برميل مسجلاً بذلك انخفاضاً بنحو 157 مليون برميل أي بنسبة 1.7% مقارنة بالربع الســـابق، وارتفاعاً بنحو 262 مليون برميل أي بنســـبة 3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (16).***

[6] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
[7] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2022 – 2023)
(مليون برميل)

المنطقة	2022	2023		التغير عن	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2022
الأمريكيتين	**1433**	**1509**	**1517**	**8**	**84**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1186	1226	1261	35	75
أوروبا	**911**	**964**	**947**	**(17)**	**36**
أسيا/ المحيط الهادئ	**317**	**350**	**367**	**17**	**50**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2661**	**2824**	**2831**	**7**	**170**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2977**	**3258**	**3216**	**(42)**	**239**
إجمالي المخزون التجاري**	**5638**	**6082**	**6047**	**(35)**	**409**
المخزون في البحر	**1437**	**1535**	**1437**	**(98)**	**–**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1638**	**1516**	**1490**	**(26)**	**(148)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	492	371	347	(24.2)	(145)
إجمالي المخزون العالمي	**8713**	**9132**	**8975**	**(157)**	**262**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	57.3	61.0	60.1	(0.9)	2.8

* بيانات تقديرية. ** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

الشكل (16)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2022-2023)
(مليار برميل)

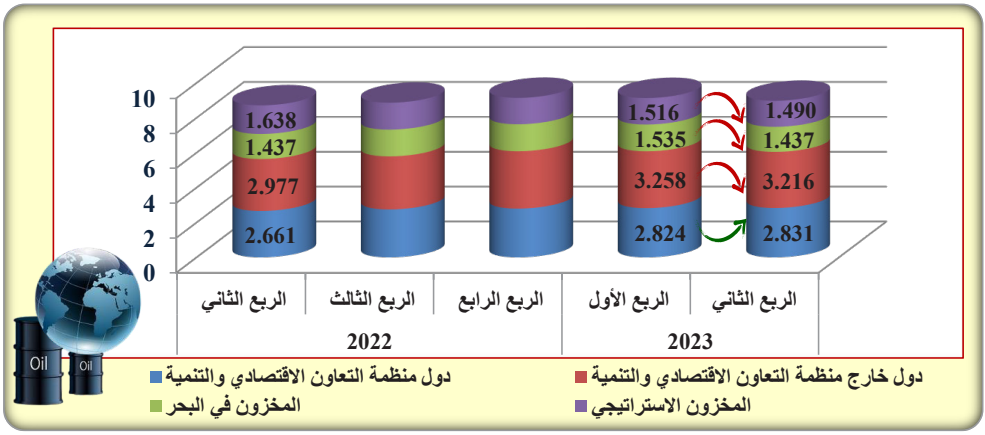

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2023 قد انخفضت إلى 60.1 يوم من الاستهلاك، مقارنة بمستوى بلغ 61 يوم من الاستهلاك في نهاية الربع السابق، ومرتفعة بنحو 2.8 أيام مقارنة بنهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 57.3 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الثاني من عام 2023، تلقت أسعار النفط الخام دعماً من استمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا التي كان لها دور في تزايد المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة العالمية، حيث تعهدت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) بتشديد القيود المرتبطة بالسقف السعري المفروض على الصادرات الروسية من النفط الخام والمنتجات النفطية. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يحظر حالياً فقط واردات الوقود التي تنشأ من روسيا أو يتم تصديرها من روسيا، ولكن الضغط على صانعي السياسات يتزايد لوقف الكميات المتزايدة من المنتجات النفطية المصنوعة من النفط الخام الروسي المكرر والمصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي. في حين تأثرت أسعار النفط سلباً وبشكل مؤقت بالتقارير بشأن احتمالية التوصل إلى اتفاق نووي بين الولايات المتحدة وإيران وهو ما قد يؤدي إلى عودة صادرات النفط الإيرانية إلى الأسواق، قبل أن يتم نفي ذلك.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2023. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت في شهر أبريل 2023، تزامناً مع انخفاض مؤشر الدولار الأمريكي[8]، متأثراً بتراجع المخاوف بشأن أزمة القطاع المصرفي والتوقعات بوقف تشديد السياسة النقدية من قبل مجلس الاحتياط الفيدرالي في ظل تباطؤ معدل التضخم. وخلال فبراير 2023، انخفضت أسعار النفط الخام، تزامناً مع ارتفاع مؤشر الدولار بدعم من حالة عدم اليقين بشأن سقف الديون والسياسة النقدية الأمريكية، واستمرار الضغوط التضخمية الذي أدى إلى تنامي التوقعات باستمرار مجلس الاحتياط الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة، ومؤشرات مرونة الاقتصاد الأمريكي.

[8] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.

وخلال شهر مارس 2023، واصلت أسعار النفط الخام انخفاضها، وفي المقابل ارتفع مؤشر الدولار للشهر الثاني على التوالي، وإن كان بشكل نسبي، حيث أدى معدل التضخم الأقل من المتوقع إلى توقف مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي عن رفع أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ مارس 2022.

- نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً جزئياً في انخفاض متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2023، على خلفية المخاوف بشأن إمكانية حدوث أزمة عالمية جديدة، في ظل حالة عدم اليقين المحيطة بالآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي الناجمة عن الضغوط التضخمية والاضطرابات المصرفية وإمكانية التخلف عن سداد الديون في الولايات المتحدة الأمريكية الذي قد يسبب أزمة ائتمانية من شأنها أن تضر بالطلب على الوقود، يأتي ذلك قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن رفع سقف ديون الحكومة الفيدرالية الأمريكية البالغ نحو 31.4 تريليون دولار قبل الموعد النهائي للتخلف عن السداد في الخامس من يونيو 2023. بينما كان لقرارات مجموعة أوبك+ دوراً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في الأسواق الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية والإمدادات المستقبلية والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية إحتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة

لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير.

ثالثاً: الكمية – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

وقد ***ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 51 ألف ب/ي أى بنسبة 0.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى حوالي 6.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 101 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. هذا وتجدُر الإشارة إلى ارتفاع واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 26 مايو 2023 إلى نحو 7.2 مليون ب/ي وهو أعلى مستوياتها المسجلة منذ نهاية يناير 2023، بدعم من ارتفاع الطلب المحلي خلال موسم القيادة والعطلات الصيفي. كما ***ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية*** خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 157 ألف ب/ي أي بنسبة 7.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى حوالي 2.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 97 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدُر الإشارة إلى ارتفاع واردات المنتجات النفطية الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 21 أبريل 2023 إلى نحو 2.5 مليون ب/ي وهو أعلى مستوياتها المسجلة منذ شهر فبراير الماضي.

وعلى جانب الصادرات، ***انخفضت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام*** خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 14 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 733 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات النفط الخام الأمريكية قد انخفضت خلال الأسبوع المنتهي في السابع

من أبريل 2023 بأعلى وتيرة أسبوعية منذ بدء تسجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتلك البيانات في عام 1991 بلغت 2.5 مليون ب/ي، قبل أن تتراجع خلال الأسبوع المنتهي في 2 يونيو 2023 إلى أدنى مستوى لها منذ بداية شهر يناير 2023 إلى نحو 2.5 مليون ب/ي ، حيث تقلصت الفروقات السعرية بين خام غرب تكساس الأمريكي وخام برنت وهو ما أدى إلى تراجع نسبي في كونه أكثر جاذبية للمشترين في الأسواق (تميل الصادرات إلى الارتفاع عندما يتم تداول خام غرب تكساس بخصم يزيد عن 6 دولار/برميل عن خام برنت). يأتي ذلك قبل أن ترتفع صادرات النفط الخام الأمريكية مسجلة ثاني أعلى مستوى قياسي لها منذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1991 بلغ نحو 5.3 مليون ب/ي خلال الأسبوع الثالث من نفس الشهر، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وسط تزايد عمليات شراء النفط الأمريكي من قبل مصافي التكرير الأوروبية في ظل سعيها لتعويض النفط الروسي الخاضع للعقوبات بسبب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا.

وفي المقابل، ***ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بحوالي 29 ألف ب/ي، أى بنسبة 0.5% فقط مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 6.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بحوالي 111 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مصدر صافي للنفط خلال الربع الثاني من عام 2023 حيث بلغ صافي صادراتها النفطية نحو 1.8 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 1.9 مليون ب/ي خلال الربع السابق، وصافي واردات نفطية بلغ حوالي 1.3 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)
تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الثاني 2022		2.8	10.0	4.9
الربع الثالث		2.5	9.4	4.4
الربع الرابع		2.1	11.0	4.5
الربع الأول 2023		2.1	11.1	4.9
الربع الثاني*		2.2	11.7	4.8
التغير عن	الربع الأول 2023	0.056	0.655	(0.102)
	الربع الثاني 2022	(0.632)	1.715	(0.071)

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
– Ministry of Petroleum & Natural Gas, India
– General Administration of Customs, China

الجدول (11)
تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الثاني 2022		(4.2)	(0.404)	(0.400)
الربع الثالث		(4.3)	(0.642)	(0.343)
الربع الرابع		(4.2)	(0.749)	(0.112)
الربع الأول 2023		(4.1)	(0.733)	(0.361)
الربع الثاني*		(3.9)	(0.016)	(0.365)
التغير عن	الربع الأول 2023	0.128	0.749	(0.004)
	الربع الثاني 2022	0.205	0.420	0.035

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
– Ministry of Petroleum & Natural Gas, India
– General Administration of Customs, China

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الثاني 2023 بحوالي 655 ألف ب/ي، أي بنسبة 5.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى مستوى قياسي على أساس فصلي بلغ حوالي 11.7 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 1.7 مليون ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، أن واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام قد انخفضت خلال شهر أبريل 2023 إلى 10.4 مليون ب/ي، متراجعة بنسبة بلغت 16.2% مقارنة بالشهر السابق، ويرجع ذلك تراجع عمليات شراء النفط الخام من قبل المصافي الحكومية والمصافي المستقلة وسط ارتفاع المخزونات وموسم الصيانة وضعف انتعاش الاقتصاد المحلي. وارتفعت واردات الصين من النفط الخام في شهر يونيو لتصل إلى نحو 12.2 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انتهاء عمليات الصيانة الموسمية لمصافي التكرير. وواصلت واردات النفط الخام في الصين ارتفاعها خلال شهر يونيو، مسجلة ثاني أعلى مستوياتها على الإطلاق وهو نحو 12.7 مليون ب/ي، بدعم من إصدار الصين دفعة ثالثة من حصص استيراد النفط الخام لعام 2023 وفقاً لبعض التقارير، وسعي مصافي التكرير لبناء المخزونات استعداداً لموسم القيادة والعطلات الصيفي، فضلاً عن تكثيف مصافي التكرير في مقاطعة Shandong من عملياتها في ظل رفع القيود الحكومية على الواردات في أواخر شهر يونيو. هذا وقد ارتفعت واردات الصين من النفط الخام الروسي إلى مستوى قياسي بلغ نحو 2.57 مليون ب/ي خلال شهر يونيو 2023، حيث تسعى لاستغلال النفط الروسي منخفض السعر لبناء المخزونات وتصدير المنتجات المكررة.

كما ارتفعت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** خلال الربع الثاني من عام 2023 بمقدار 324 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ الربع الرابع 2019 بلغ نحو 1.1 مليون ب/ي، مرتفعة بحوالي 662 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2023. في حين انخفضت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** بنحو 425 ألف ب/ي أو بنسبة 28.7% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1.1 مليون ب/ي، وهو أدنى مستوى مسجل منذ الربع الثاني من عام 2022. في هذا السياق، يذكر أن صادرات الصين من المنتجات النفطية قد انخفضت

في شـــهر أبريل 2022 إلى أدنى مســـتوياتها منذ شـــهر يوليو 2022 وهو حوالي 916 مليون ب/ي، ويأتي ذلك على خلفية خفض حصـص صـادرات مصـافي التكرير من المنتجات النفطية، مع التركيز على الطلب المحلي خلال موسم الصيانة وتعزيز المبيعات المحلية وسط ضعف هوامش التصدير.

وبشـكل عام ارتفع ***صـافي الواردات النفطية للصـين*** خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 1.4 مليون ب/ي مقارنة مع الربع السـابق، ليصـل إلى نحو 11.8 مليون ب/ي، وهو مسـتوى مرتفع بنحو 2.1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضـي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضـــت ***واردات الهند من النفط الخام*** خلال الربع الثـاني من عـام 2023 بنحو 102 ألف ب/ي، أي بنســبة 2.1% مقارنة بمســتويات الربع الســابق لتبلغ حوالي 4.8 مليون ب/ي، وهو مســتوى منخفض بنحو 71 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضـــي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسـي إلى ضـعف الطلب المحلي – لا سـيما خلال شـهر أبريل 2023، إلى جانب دفع الحكومة المركزية في الهند لشـــركات النفط المملوكة للدولة لزيادة الإنتاج المحلي من النفط الخام من أجل استبدال الواردات التي تمثل أكثر من 85% من احتياجاتها. هذا وتواصـل المصـافي في الهند السعي للاستفاده من أسعار النفط الخام الروسي المنخفضة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شـرق أوروبا، حيث تقوم بتكريره ومن ثم تصـديره كوقود إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بأسـعار السـوق المرتفعة. وقد اسـتمرت روسـيا في كونها أكبر مورد للنفط إلى الهند خلال الربع الثاني من عام 2023، مع ارتفاع واردات الهند من النفط الروسـي إلى مسـتوى قياسـي بلغ نحو 2.17 مليون ب/ي في شـهر يونيو 2023، أي ما يمثل نحو 45% من إجمالي واردات الهند من النفط الخام خلال نفس الشهر، وفقاً لتقديرات شركة Kpler لتتبع حركة ناقلات النفط.

كما انخفضت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 112 ألف ب/ي، أي بنسبة 12.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 0.8 مليون ب/ي، منخفضة بنحو 204 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضـي، متأثرة بتراجع الواردات من غاز البترول المسال والنافتا في ظل ضعف نشاط صناعة البتروكيماويات. وفيما يتعلق ***بالصادرات***، **انخفضت صادرات الهند من**

المنتجات النفطية بحوالى 108 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 239 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وبذلك ينخفض ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الثاني من عام 2023 بحوالي 106 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.3% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 4.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 36 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

واصل أداء **صناعة تكرير النفط الخام العالمية** تعافيه خلال الربع الثاني من عام 2023، وبدعم رئيسي من دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (لا سيما دول الشرق الأوسط). حيث ارتفعت **كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية** بحوالي 880 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 81 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 2.5 مليون ب/ي على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** خلال الربع الثاني من عام 2023، بنحو 600 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 45.4 مليون ب/ ي، يعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى انتعاش نشاط التكرير في دول الشرق الأوسط التي تزايد طلبها الموسمي على المنتجات المستخدمة في قطاع توليد الكهرباء، وارتفع طلبها على الغازولين ووقود الطائرات تزامناً مع الزيادة في حركة التنقل والسفر، وارتفعت صادراتها إلى دول أوروبا التي تسعى لإيجاد واردات بديلة عن المنتجات النفطية الروسية التي خضعت للحظر في الخامس من فبراير 2023. وفي هذا السياق، تتوقع شركة S&P Global ارتفاع متوسط صادرات الديزل من منطقة الشرق الأوسط إلى أوروبا إلى حوالي 890 ألف ب/ي خلال الفترة (مارس – ديسمبر 2023)، مقارنة بحوالي 238 ألف ب/ي خلال النصف الأول من عام 2022 ونحو 343 ألف ب/ي خلال النصف الثاني من عام 2022. وارتفع نشاط مصافي التكرير في إفريقيا تزامناً مع إعادة تشغيل بعض المصافي والتشغيل التدريجي لمصافي جديدة، وفقاً لتقرير شركة Hawilti African Refineries الذي أشار إلى إعادة تشغيل مصفاة Astron في جنوب إفريقيا ومصفاة Tema في غانا، وبدء تشغيل مصفاة Dangote في نيجيريا. وارتفع نشاط مصافي التكرير في الصين، حيث ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير الصينية في شهر أبريل 2023 إلى ثاني

أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 14.87 مليون ب/ي لتلبية الطلب المحلي المتعافي على الوقود وبناء المخزونات، كما قدمت عطلة عيد العمال وبداية موسم السفر الصيفي دعماً كبيراً للطلب المحلي على كل من الغازولين ووقود الطائرات، وتم إعادة تشغيل غالبية المصافي عقب إنتهاء أعمال الصيانة خلال شهري مايو ويونيو 2023، حيث أعيد تشغيل مصفاتي HKZhenhai و Jinling المملوكتين لشركة Sinopec، وكذلك مصفاة Changqing المملوكة لشركة PetroChina الحكومية. كما ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في دول أمريكا اللاتينية بشكل نسبي. بينما تراجع نشاط مصافي تكرير النفط في كل من روسيا، والهند التي شهدت استمرار أعمال الصيانة في مصافي التكرير وضعف الطلب المحلي على الوقود – لا سيما في شهر أبريل 2023.

وارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بنحو 280 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 35.6 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى: **أولاً:** الانتعاش الملحوظ في نشاط المصافي في الولايات المتحدة الأمريكية بدعم من الطلب الموسمي على الوقود خلال موسم القيادة والعطلات الصيفي الذي شجع المصافي على زيادة معدلات تشغيلها لتصل خلال الأسبوع المنتهي في الثاني من شهر يونيو 2023 إلى 95% وهو أعلى معدل مسجل منذ أغسطس 2019 وهو 95.8%. هذا وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع معدل تشغيل المصافي الأمريكية قد يرجع إلى أن مخزونات وقود السيارات أقل من متوسطها خلال الخمس أعوام السابقة. **ثانياً:** الارتفاع النسبي في نشاط مصافي التكرير الأوروبية بدعم من الطلب الموسمي على الوقود، وذلك عقب إنتهاء عمليات الصيانة والاضطرابات العمالية في المصافي الفرنسية التي تسببت في توقف عمليات تسليم المنتجات النفطية من المصافي وفقدان ما يزيد عن 700 ألف ب/ي من طاقة التكرير خلال شهر مارس 2023. بينما انكمش نشاط التكرير في دول آسيا والمحيط الهادئ، متأثراً بالانخفاض الملحوظ في الطلب المحلي بسبب ضعف الأداء الاقتصادي في كوريا الجنوبية، وتراجع نشاط التصنيع وقطاع البناء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل عام. ***كما يوضح الجدول (12) والشكل (17).***

الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2022 – 2023)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2022	2023		التغير عن	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2022
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**36.1**	**35.4**	**35.6**	**0.280**	**(0.500)**
الأمريكيتين	18.7	18.0	18.9	0.840	0.140
أوروبا	11.6	11.2	11.3	0.020	(0.320)
أسيا/المحيط الهادئ	5.8	6.1	5.5	(0.580)	(0.320)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**42.4**	**44.8**	**45.4**	**0.600**	**2.980**
الصين	12.9	14.6	14.7	0.140	1.820
الهند	5.2	5.4	5.3	(0.070)	0.060
دول الشرق الأوسط	7.2	7.3	7.6	0.300	0.370
روسيا	5.0	5.7	5.6	(0.100)	0.530
دول أمريكا اللاتينية	3.5	3.4	3.5	0.090	(0.010)
أفريقيا	1.8	1.7	1.9	0.160	0.130
دول أخرى*	6.7	6.7	6.8	0.080	0.080
الإجمالي العالمي	**78.5**	**80.1**	**81.0**	**0.880**	**2.480**

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (17)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

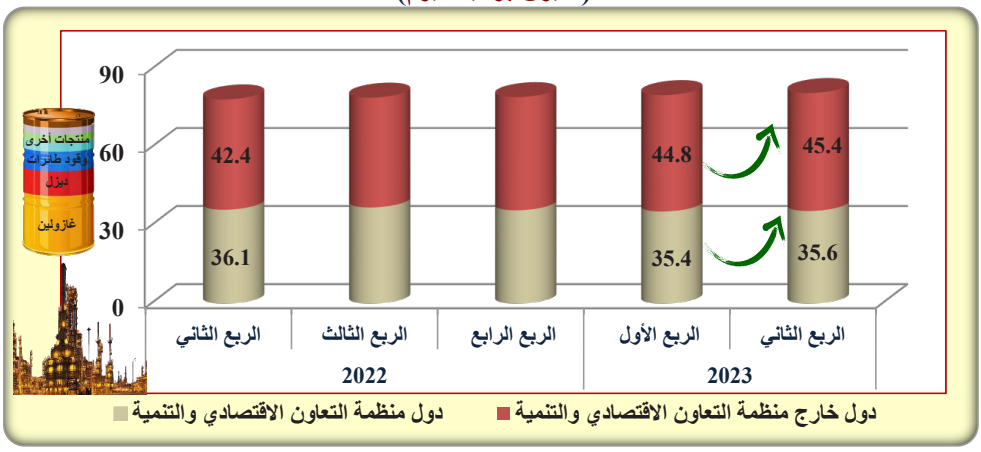

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

يشير تقرير "تطورات سوق الطاقة المتجددة 2023" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في شهر يونيو 2023 إلى أنه من المتوقع ارتفاع القدرة المركبة للطاقة المتجددة العالمية بمقدار حوالي 107 جيجاواط، وهي أكبر زيادة على الإطلاق، لتصل إلى أكثر من 440 جيجاوات في عام 2023. وفي هذا السياق، يتوقع استحواذ الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نسبة 65% من هذه الزيادة، بقدرة مضافة تبلغ 290 جيجاواط وهو مستوى مرتفع بنسبة 32% عن العام الماضي، حيث أدت أزمة الطاقة المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا إلى ارتفاع أسعار الكهرباء في أرجاء كثيرة من العالم – لا سيما في أوروبا – مما جعل أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة أكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية للاستخدامات السكنية والتجارية. ويتوقع استمرار النمو السنوي لقدرات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ليصل إلى نحو 310 جيجاواط في عام 2024.

وبعد عامين متتاليين من الانخفاض، يتوقع ارتفاع الإضافات السنوية لطاقة الرياح البرية العالمية بنسبة 70% في عام 2023، متجاوزة المستوى القياسي لعام 2020، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى تنفيذ المشروعات في الصين عقب إلغاء قيود سياسة Zero-Covid، فضلاً عن بدء تنفيذ المشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي تأخر تنفيذها بسبب تحديات سلاسل التوريد خلال عام 2022. قبل أن تنخفض تلك الإضافات بنحو 4% في عام 2024 – لا سيما في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والهند والبرازيل – على الرغم من بدء تشغيل المشروعات واسعة النطاق في الصين. ومن جانب آخر، يتوقع أيضاً تعافي نمو الإضافات السنوية لطاقة الرياح البحرية العالمية خلال عام 2023 عقب الانخفاض الكبير الذي شهدته في العام السابق، لترتفع بنسبة تصل إلى 50% تقريباً، غير أن هذا النمو أقل من المستوى القياسي المسجل قبل عامين، ***كما يوضح الشكل (18)***.

الشكل (18)
صافي القدرة المضافة من الكهرباء المتجددة، وفقاً للتوزيع الجغرافي (السيناريو المرجعي)، جيجاواط

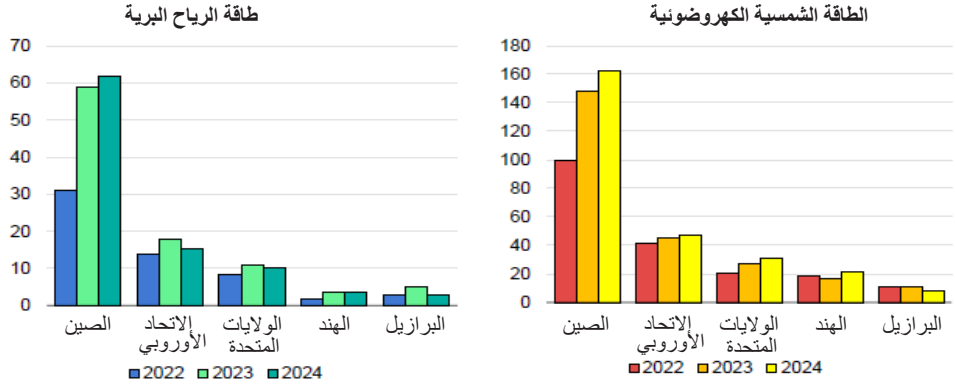

ملاحظة: الكهرباء المتجددة هي الكهرباء المولدة باستخدام الطاقات المتجددة.
المصدر: " Renewable Energy Market Update "، وكالة الطاقة الدولية، يونيو 2023.

وتشـير توقعات السـيناريو المتسـارع لوكالة الطاقة الدولية إلى ارتفاع القدرة المركبة للطاقة المتجددة العالمية إلى نحو 550 جيجاواط في عام 2024، أي أعلى بنسـبة 20% تقريباً عن توقعات السيناريو المرجعي، ***كما يوضح الشكل (19)***.

الشكل (19)
صافي القدرة المركبة للطاقة المتجددة، وفقاً للتكنولوجيا (السيناريو المرجعي والسيناريو المتسارع)، جيجاواط

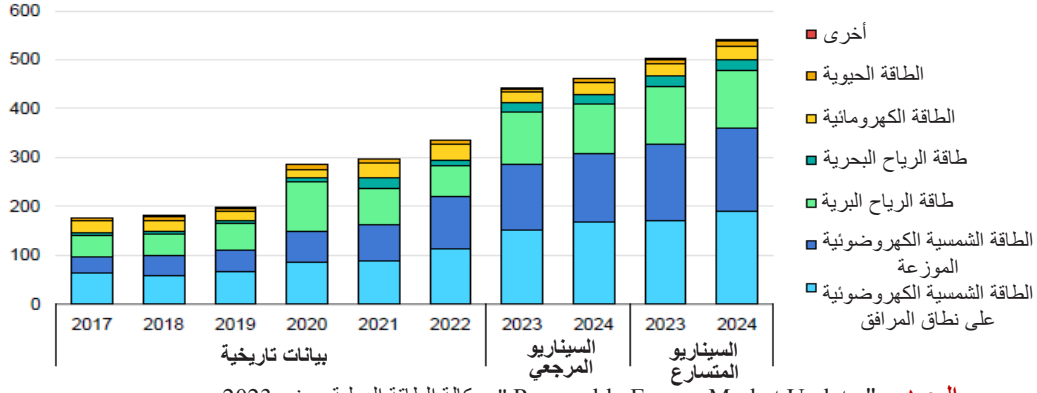

المصدر: " Renewable Energy Market Update "، وكالة الطاقة الدولية، يونيو 2023.

ويعزى ذلك الارتفاع في الأســـاس إلى الانتشـــار الســـريع المتوقع في اســـتخدامات الطاقة الكهروضـوئية بالمنشـأت السـكنية والتجارية. هذا ويعتمد الاتجاه الصـعودي لمشـروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق بشكل رئيسي على وتيرة الحصول على التصاريح وبناء وتوصيل الشبكات في الوقت المناسب للمشروعات قيد التطوير.

وقد ساهمت الأزمة الروسية الأوكرانية في تسريع نشر الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي، الذي خفض من اعتمـاده على واردات الغـاز الطبيعي الروســـي. وأدت الإجراءات المتخـذه لتحقيق هذا الأمر في العديد من الدول الأوروبية إلى رفع التوقعات بشـــأن إضـــافات الطاقة المتجددة في دول الاتحاد الأوروبي خلال عامي 2023 و 2024، صـــعوداً بنســـبة 40% مقارنة بالفترة قبل الأزمة. وسيكون النمو السريع في الطاقة الشمسية الكهروضوئية هو السبب الرئيسي للتوقعات الأكثر إيجابية، حيث كان لارتفاع أسـعار الكهرباء وزيادة دعم السـياسـات في أسـواق الاتحاد الأوروبي الرئيسـية، خاصـة في ألمانيا وإيطاليا وهولندا، الدور الأكبر في جعل الطاقة الشمسية الكهروضـوئية أكثر جاذبية من الناحية المالية، ***كما يوضح الشكل (20).***

الشكل (20)
القدرة المضافة للطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي (2023 – 2024)، ومتوسط أسعار الكهرباء في بعض العواصم الأوروبية

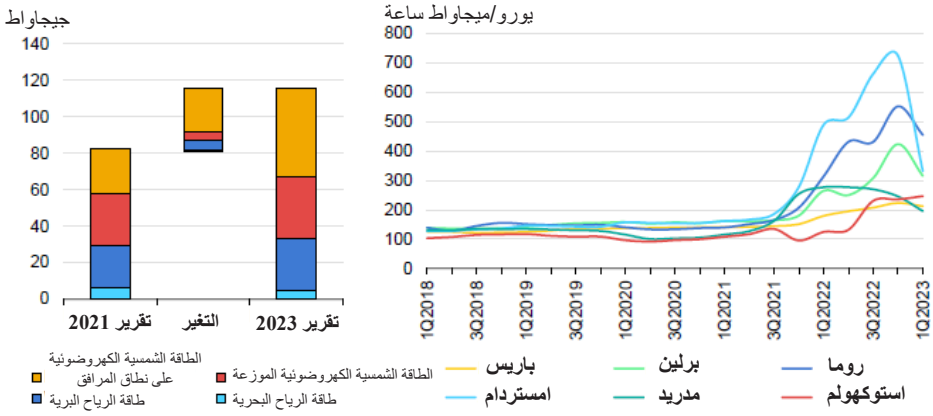

المصدر: " Renewable Energy Market Update "، وكالة الطاقة الدولية، يونيو 2023.

هذا ويمكن أن تساعد مصادر الطاقة المتجددة أوروبا على استبدال المزيد من الغاز الطبيعي لتدفئة المباني خلال فصل الشتاء القادم. حيث سيؤدي النمو المتوقع لاستخدامات الطاقة المتجددة مثل توليد الكهرباء النظيفة، ومراجل الطاقة الحيوية، والتقنيات الحرارية الشمسية والأرضية إلى خفض نحو 8 مليار متر مكعب من استهلاك الغاز الطبيعي المرتبط بقطاع المباني في الاتحاد الأوروبي في عام 2023 وأكثر من 17 مليار متر مكعب في عام 2024. وهذا من شأنه أن يمثل مساهمة كبيرة لتغطية الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي، خلال فصول الشتاء الأكثر برودة وفصول الصيف الأكثر حرارة على مدار عامي 2023 و2024، ***كما يوضح الشكل (21)***.

الشكل (21)
استهلاك الغاز الطبيعي المستبدل بإمدادات الطاقة المتجددة الإضافية المتوقعة في الاتحاد الأوروبي في عام 2023 والتراكمية في عام 2024، مليار متر مكعب

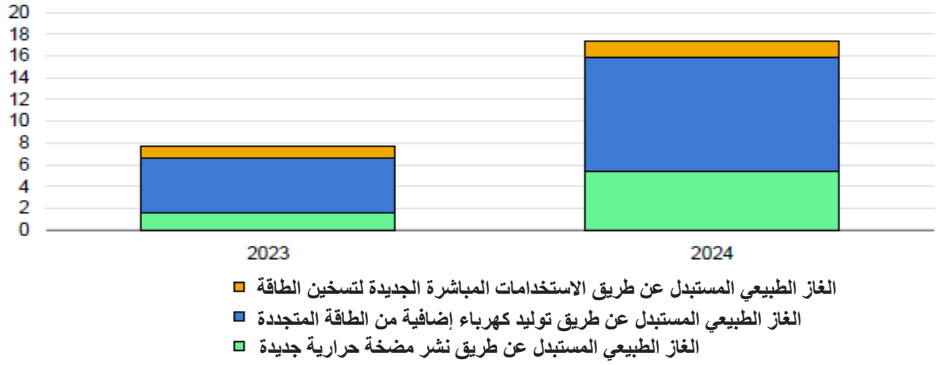

المصدر: " Renewable Energy Market Update "، وكالة الطاقة الدولية، يونيو 2023.

ومن المتوقع أن ترتفع مساهمة الصين في إضافات الطاقة المتجددة العالمية خلال عام 2023 وعام 2024، مما يعزز مكانتها في صدارة دول العالم. وفي هذا السياق، يذكر أن الصين استحوذت على ما يقرب من 50% من إجمالي الطاقة المتجددة المضافة عالمياً في عام 2022. ومن المتوقع أن ترتفع تلك الحصة إلى مستوى قياسي يبلغ 55% بحلول عام 2024، حيث ستستحوذ الصين على نحو 70% من مشروعات طاقة الرياح البحرية الجديدة على مستوى العالم، بالإضافة إلى أكثر من 60% من مشروعات طاقة الرياح البرية ونحو 50% من مشروعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ***كما يوضح الشكل (22)***.

الشكل (22)
صافي القدرة المضافة للطاقة المتجددة في الصين وحصتها على المستوى العالمي

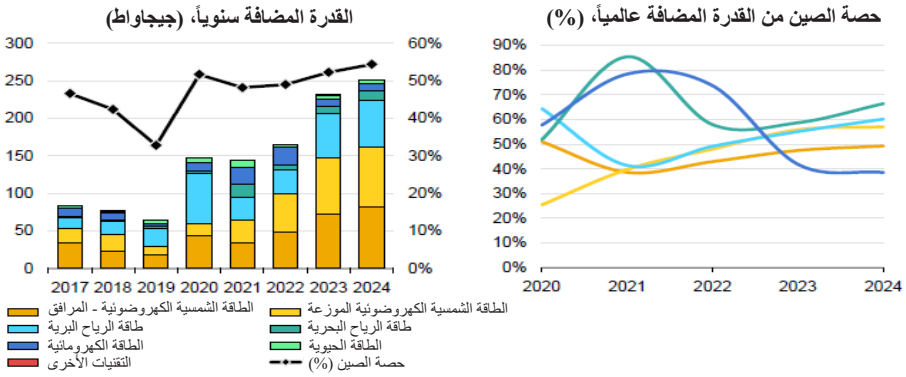

المصدر: " Renewable Energy Market Update "، وكالة الطاقة الدولية، يونيو 2023.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المتوقع انتعاش القدرة المضافة للطاقة المتجددة خلال عام 2023 عقب تدابير التجارة التقييدية وقيود سلاسل التوريد التي واجهتها أسواق طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية الأمريكية خلال العام السابق. حيث يتوقع ارتفاع الإضافات السنوية لكلا التقنيتين بنحو 40% خلال عام 2023، مع تسجيل الطاقة الشمسية الكهروضوئية مستوى قياسي. هذا وسيظهر التأثير الكامل لقانون خفض التضخم الأمريكي بعد عام 2024، مما يوفر حالة غير مسبوقة من اليقين لمشروعات الطاقة المتجددة حتى عام 2032، ***كما يوضح الشكل (23).***

الشكل (23)
صافي القدرة المضافة للطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح في الولايات المتحدة الأمريكية

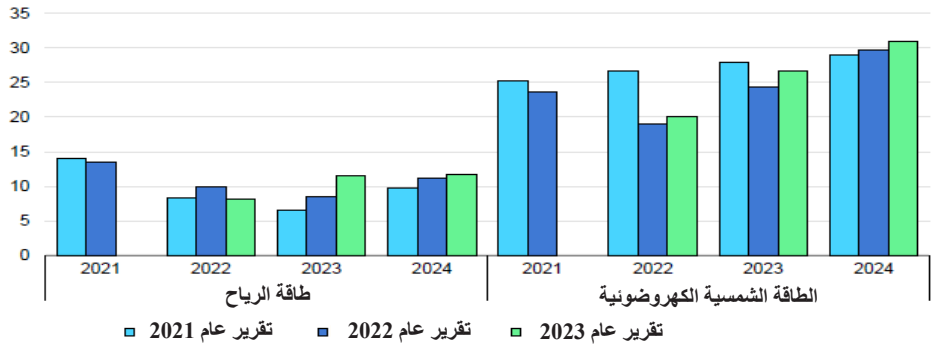

المصدر: " Renewable Energy Market Update "، وكالة الطاقة الدولية، يونيو 2023.

ومن المتوقع أن ترتفع إضـــافات الطاقة المتجددة في الهند خلال عام 2023 وعام 2024، بسـبب سـرعة نشـر طاقة الرياح البرية والطاقة الكهروضـوئية. ومع ذلك يتوقع تباطؤ مشـروعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق، وهي أكبر قطاع لنمو الكهرباء المتجددة في الهند، لفترة وجيزة في عام 2023، بسـبب تحديات سـلاسـل التوريد، وتراجع أحجام المزادات والسـياسـات التجارية. وفي حين أن تصـنيع الألواح الكهروضـوئية آخذ في الظهور على نطاق واسع في الهند، فإن التعريفات الجمركية على الواردات تتسـبب في عدم التوازن بين الطلب والعرض على المدى القريب، ***كما يوضح الشكل (24).***

الشكل (24)
صافي القدرة المضافة للطاقة المتجددة في الهند، وفقاً للتكنولوجيا
(2018 - 2024)، جيجاواط

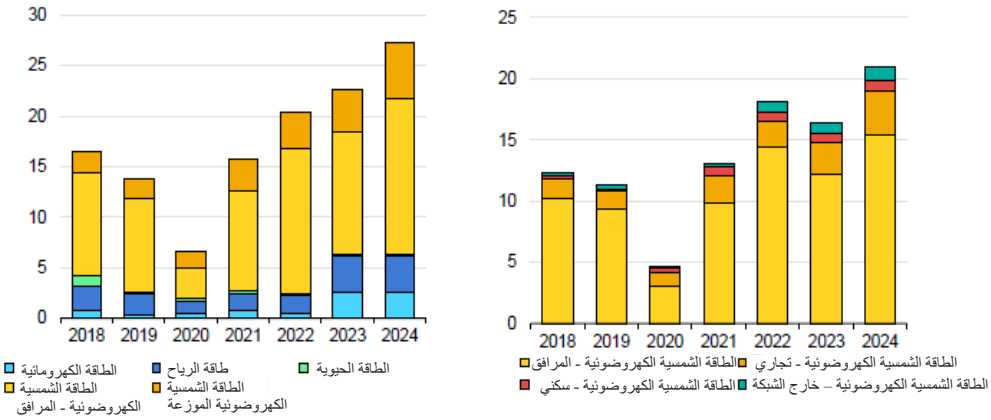

المصدر: " Renewable Energy Market Update "، وكالة الطاقة الدولية، يونيو 2023.

وأكد التقرير على أن التوسع السريع في طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية يجب أن يكون مصحوباً بتطوير السياسات وقواعد السوق التي تدعم البنية التحتية للشبكة والاستثمارات المرنة. حيث يتم تقليص كمية متزايدة من الكهرباء المولدة من طاقة الرياح والطاقة الشـمسـية الكهروضـوئية في العديد من الأسـواق، لا سـيما بسـبب التأخر في البنية التحتية للشـبكات وتخطيط النظام. ومع ذلك، لا تزال هذه الكمية المقلصـة قليلة نسبية، حيث تتراوح ما بين 1.5% إلى 4% في معظم أسواق الطاقة المتجددة الرئيسية.

رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل

عقب تداعيات أزمة الطاقة التي تسببت في انخفاض المشروعات الجديدة للهيدروجين منخفض الكربون خلال الربع الرابع من عام 2022 الذي تم خلاله الإعلان عن أقل من 1 مليون طن سنوياً من السعة الإنتاجية الجديدة، شهد الربع الأول من عام 2023 انتعاشاً ملحوظاً – وإن لم يصل بعد إلى المستويات القياسية المسجلة في عام 2021 وأوائل عام 2022، لتتجاوز السعة الإنتاجية للهيدروجين منخفضة الكربون المقترحة عالمياً في الوقت الحالي ما يقارب 79 مليون طن سنوياً، وفقاً لبيانات شركة Wood Mackenzie الصادرة في شهر يونيو 2023، ***كما يوضح الشكل التالي (25)***.

الشكل (25)
تطور السعة الإنتاجية المقترحة لمشروعات الهيدروجين منخفض الكربون (2019 - 2023)، مليون طن/سنة

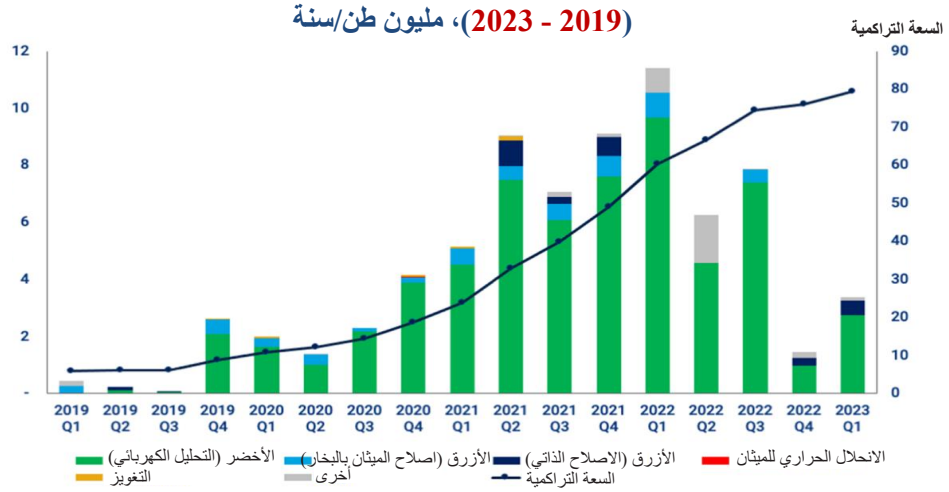

المصدر: Wood Mackenzie.

تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية حالياً على نسبة 15% من مشروعات الهيدروجين منخفضة الكربون العالمية، بدعم من الزخم الناتج عن قانون خفض التضخم (IRA) الذي يمنح تخفيضات ضريبية كبيرة على الإنتاج تساهم في تقدم قرارات الاستثمار النهائية، ومن المتوقع أن تتفوق الولايات المتحدة الأمريكية على أستراليا كدولة رائدة عالمياً من حيث السعة الإنتاجية المعلنة. وقد أعلنت كندا وأوروبا والمملكة المتحدة عن سياسات جديدة تركز على دعم نمو الهيدروجين منخفض الكربون، حيث يتضمن الائتمان الضريبي للهيدروجين النظيف في كندا إنتاج الأمونيا

النظيفة، وأصدرت المفوضية الأوروبية قوانين التفويض التي تضع قواعد للكهرباء المستخدمة لإنتاج الهيدروجين وكثافة الكربون للهيدروجين ومشتقاته، كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن بنك الهيدروجين الأوروبي، الذي سيدعم الهيدروجين المتجدد لجعله أكثر قدرة على المنافسة. وبشكل عام، تتجاوز مشروعات الهيدروجين المعلنة لعام 2030 الطلب، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من المشروعات على المدى الطويل، حيث أن 66% من المشروعات تخطط لبدء التشغيل بحلول نهاية العقد، وهناك حاجة فعلية لنحو ثلث هذه المشروعات فقط لتلبية الطلب المتوقع. في حين يتوقع أن تكون هناك حاجة كبيرة لمزيد من المشروعات لتلبية توقعات الطلب على المدى الطويل بعد عام 2030 وحتى عام 2050.

ويتطلب تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، نمو قدرة سوق الهيدروجين النظيف إلى 170 مليون طن في عام 2030 وإلى نحو 600 مليون طن في عام 2050، وفقاً للتقرير الصادر عن شركة Deloitte في شهر يونيو 2023 المعنون " الهيدروجين الأخضر: تنشيط المسار إلى صافي الانبعاثات الصفرية"، الذي يتوقع أن يتركز الطلب في البداية على إزالة الكربون من الاستخدامات الصناعية الحالية للهيدروجين (95 مليون طن)، خاصة في إنتاج الأسمدة. وبحلول عام 2050، يتوقع أن تمثل الصناعة (الحديد والصلب والكيماويات والأسمنت والتدفئة ذات درجات الحرارة العالية) والنقل (الطيران والشحن والنقل البري الثقيل) نحو 42% و 36% على التوالي من إجمالي الطلب العالمي على الهيدروجين النظيف، ***كما يوضح الشكل التالي (26)***.

الشكل (26)
تطور الطلب العالمي على الهيدروجين النظيف وفقاً للقطاع (2030 - 2050)، مليون طن

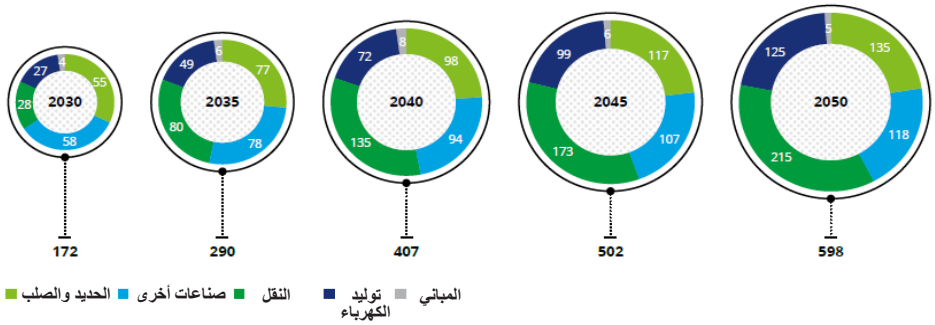

المصدر: Deloitte, Green hydrogen: Energizing the path to net zero, June 2023.

من المرجح أن يرتفع الطلب على الهيدروجين النظيف في جميع أنحاء العالم، مما سيساهم في إنشاء سوق عالمي حقيقي. وفي حين يتوقع تركز الطلب في البداية بالاقتصادات الصناعية، قد تكون سلسلة قيمة الهيدروجين فرصة رئيسية للنمو المستدام وإزالة الكربون للدول النامية أيضاً، حيث يمكنها الاستفادة من مواردها الطبيعية للمساعدة في تطوير النظم البيئية الخاصة بها، ومقابلة الطلب المحلي المتزايد الذي يدفعه التحول نحو الحياد المناخي، ودمج تلك الموارد في سلسلة القيمة العالمية عن طريق تصدير الفائض من إنتاجها المحلي إلى مناطق أخرى، ***كما يوضح الشكل (27).***

الشكل (27)
تطور الطلب الأقليمي على الهيدروجين النظيف ومشتقاته
(2030 - 2050)، مليون طن

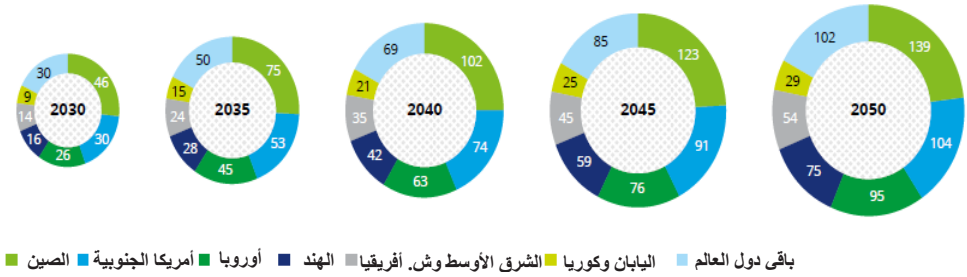

المصدر: Deloitte, Green hydrogen: Energizing the path to net zero, June 2023.

ويتوقع نمو قيمة السوق العالمي للهيدروجين النظيف بشكل كبير، من 160 مليار دولار في عام 2022 إلى أكثر من 640 مليار دولار في عام 2030 ونحو 1.4 تريليون دولار في عام 2050.

الشكل (28)
حجم السوق العالمي للهيدروجين النظيف، وفقاً للتوزيع الجغرافي
(2030 - 2050)، دولار أمريكي

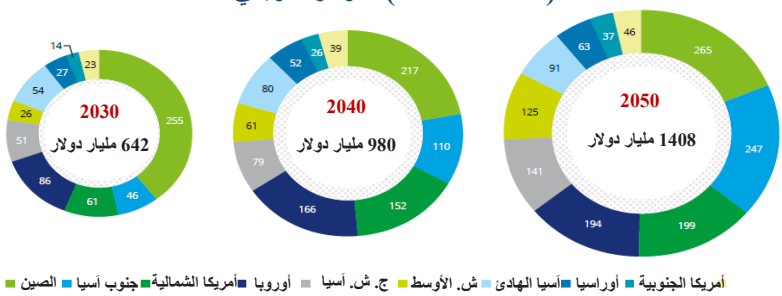

المصدر: Deloitte, Green hydrogen: Energizing the path to net zero, June 2023.

ويتوقع أن يحد التوسع في مشروعات الهيدروجين الأخضر من حصة الهيدروجين المنتج من الوقود الأحفوري إلى أقل من 24% بحلول عام 2050، وفقاً لتقرير "الآفاق المستقبلية للتخطيط الاستراتيجي للهيدروجين" الصادر عن شركة Wood Mackenzie في شهر مايو 2023، ***كما يوضح الشكل (29).***

الشكل (29)
إمدادات الهيدروجين العالمية وفقاً للنوع
(2020 - 2050)، مليون طن/سنة

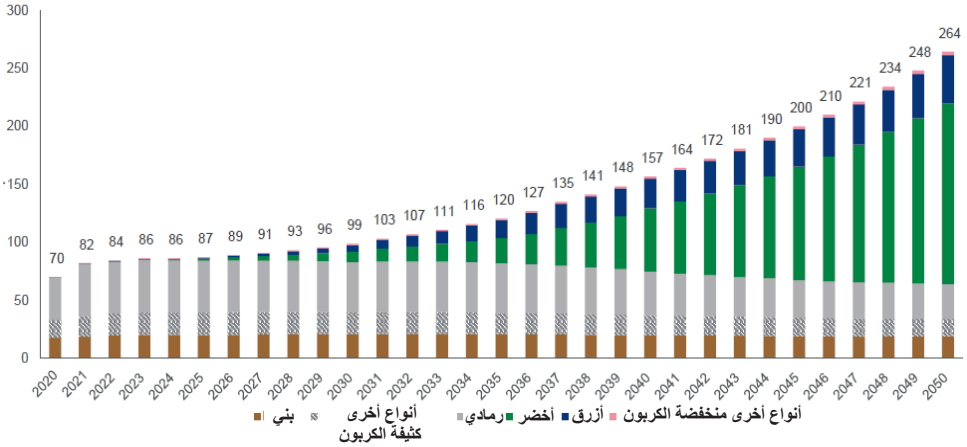

المصدر: Wood Mackenzie, Hydrogen Strategic Planning Outlook, May 2023.

وفي هذا السياق، يذكر أن الهيدروجين الأخضر يتم إنتاجه من التحليل الكهربائي باستخدام الكهرباء المتجددة (مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، وهي من بين أقل التقنيات كثافة للكربون، ويمكن أن تكون قابلة للتطوير ويتوقع أن تصبح تنافسية للغاية من حيث التكلفة مع الانتشار المتزايد. ويعتمد الهيدروجين الرمادي على إعادة تشكيل الغاز، وهي التكنولوجيا الأكثر استخداماً حالياً. ويكمل الهيدروجين الأزرق الهيدروجين الرمادي بتقنية احتجاز الكربون وتخزينه (CCS)، من خلال الاستفادة من البنى التحتية المتاحة حالياً للهيدروجين الرمادي، يمكن أن يساعد الهيدروجين الأزرق في زيادة الطلب بشكل سريع على الهيدروجين النظيف. ويشير الهيدروجين البني إلى تغويز الفحم، وهو أكثر التقنيات من حيث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويتم إنتاج الهيدروجين الوردي عن طريق التحليل الكهربائي للماء باستخدام الطاقة النووية، وهذه التقنية أيضاً محايدة للكربون.

ومن المتوقع أن يستحوذ الهيدروجين الأخضر على حصة تبلغ 77% من إمدادات الهيدروجين منخفض الكربون على المستوى العالمي، ولكن هذه الحصة ستختلف من دولة إلى أخرى، ***كما يوضح الشكل (30).***

الشكل (30)
إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون عالمياً وفقاً للنوع والدولة، (عام 2050)، %

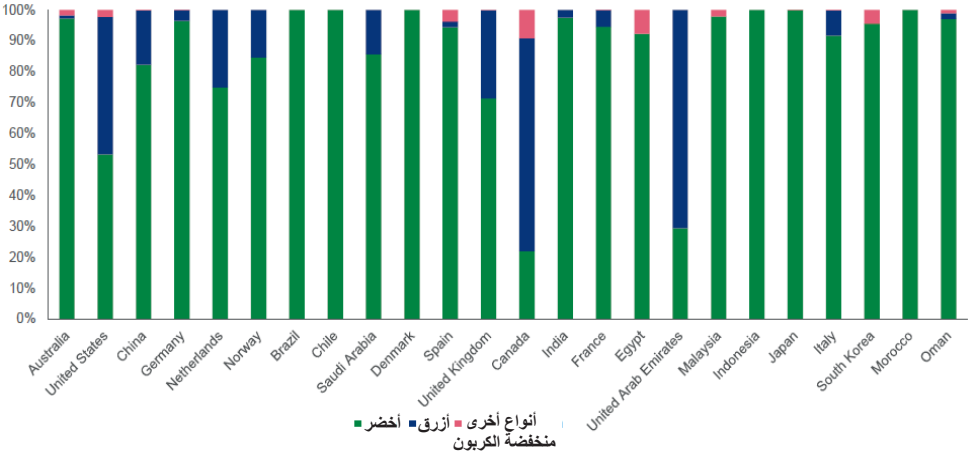

المصدر: Wood Mackenzie, Hydrogen Strategic Planning Outlook, May 2023.

هذا ويمكن أن يؤدي تنوع موارد الطاقة المتجددة بين دول العالم إلى اختلافات كبيرة في تكاليف وكميات إنتاج الهيدروجين الأخضر التي يمكن تحقيقها. ومن جانب آخر، يعتمد الطلب على الهيدروجين في كل دولة على حجم السكان، والهيكل الصناعي، والتنمية الاقتصادية. ومن ثم يمكن للدول التي تعاني من قيود الإمدادات محاولة خفض تكلفة وارداتها من خلال استيراد كل أو جزء من احتياجاتها من الأسواق العالمية، في حين تسعى الدول التي لديها إمكانات إنتاج وفيرة منخفضة التكلفة إلى تعظيم الإيرادات من خلال الصادرات. وفي هذا السياق، تشير شركة Deloitte إلى أنه من ضمن الدول المصدرة المحتملة الرئيسية للهيدروجين الأخضر، تأتي المملكة العربية السعودية التي تستفيد من ارتفاع الإشعاع الشمسي ووفرة الأراضي المتاحة، وتشارك في العديد من اتفاقيات التجارة الدولية لتصدير الهيدروجين الأخضر، حيث يتوقع أن يصل إنتاجها من الهيدروجين الأخضر منخفض التكلفة إلى نحو 39 مليون طن في عام 2050، أي ما يعادل أربعة أضعاف طلبها المحلي.

ووفقاً لتوقعات شركة Deloitte، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسخر بشكل سريع إمداداتها الزائدة منخفضة التكلفة لتصبح من اللاعبين الرئيسيين في سوق الهيدروجين العالمي. حيث يتوقع أن تتصدر منطقة الشرق الأوسط التجارة العالمية للهيدروجين في أعوامها الأولى بإجمالي صادرات يصل إلى أكثر من 13 مليون طن بحلول عام 2030، أي نصف إنتاجه المحلي. تليها شمال إفريقيا وأستراليا بإجمالي صادرات يبلغ 7.5 مليون طن لكل منهما، مستفيدة من إمكانات الهيدروجين الأخضر ذات التكلفة التنافسية. ومن ثم سيستحوذ هؤلاء المصدرون الثلاثة ما يقرب من 90% من تجارة الهيدروجين العالمية بحلول نهاية العقد الحالي. وعلاوة على إمكانات إمدادات الهيدروجين النظيفة الوفيرة لدى تلك المناطق، فإنها تتمتع بوضع جغرافي مثالي لخدمة الطلب المتزايد لمراكز الطلب الرئيسية القريبة منها (الصين وأوروبا واليابان وكوريا)، ***كما يوضح الشكل (31).***

الشكل (31)
خارطة تجارة الهيدروجين العالمية بين المناطق الرئيسية، (عام 2030)

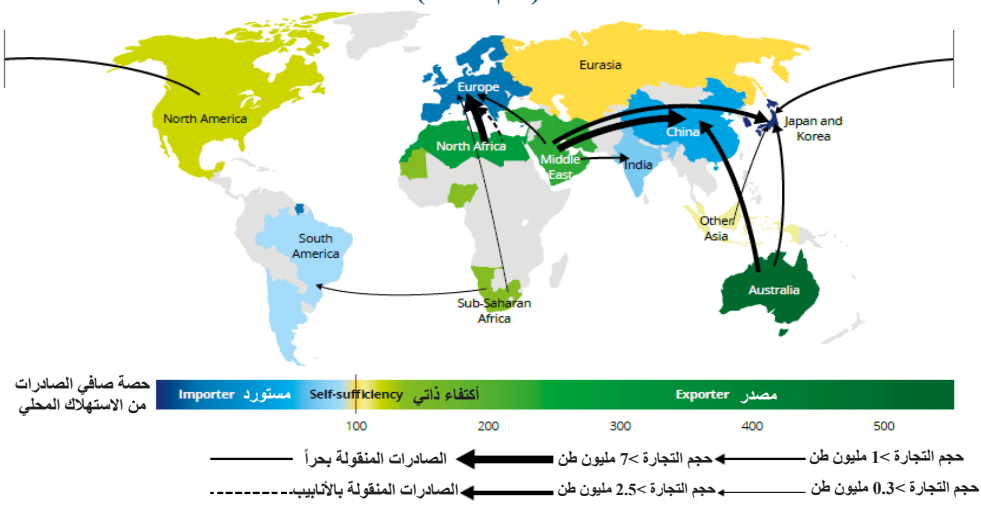

المصدر: Deloitte, Green hydrogen: Energizing the path to net zero, June 2023.

تجدر الإشارة، إلى أنه على الرغم من النمو الإيجابي في إجمالي الاستثمارات العالمية المعلنة للهيدروجين من 240 مليار دولار إلى 320 مليار دولار، هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات على طول سلسلة قيمة الهيدروجين لسد فجوة استثمارية تبلغ نحو 380 مليار دولار بحلول عام 2030

للالتزام بمسار صافي الإنبعاثات الصفرية، وفقاً لتقرير "رؤى الهيدروجين 2023" الصادر عن مجلس الهيدروجين العالمي بالتعاون مع شركة McKinsey&Company في شهر مايو 2023، الذي أشار إلى أن الجزء الأكبر من هذه الفجوة الاستثمارية يتركز في البنية التحتية للهيدروجين والاستخدام النهائي له بنحو 135 مليار دولار لكل منهما، أي حوالي ثلثي الاستثمارات المطلوبة، يليها الإمدادات بنحو 110 مليار دولار.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الثاني من عام 2023 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي*:

1. قرار دول مجموعة أوبك+ بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجه من النفط الخام

أعلن بعض أعضاء مجموعة دول أوبك+ عن إجراء خفض إضافي طوعي في إنتاج النفط، ابتداء من شهر مايو 2023 وحتى نهاية عام 2023. وجاء ذلك في بيانات رسمية منفصلة صادرة عن تلك الدول، تم تأكيدها خلال الاجتماع الثامن والأربعون للجنة المراقبة الوزارية المشتركة الذي عُقد في الثالث من أبريل 2023. وفي هذا السياق، أعلنت وزارة الطاقة السعودية أن المملكة ستنفذ تخفيضاً طوعياً في انتاجها بمقدار 500 ألف ب/ي خلال الفترة المشار إليها أعلاه، كما أعلنت وزارة النفط الكويتية أن دولة الكويت ستقوم بخفض طوعي لإنتاجها مقداره 128 ألف ب/ي، وأعلنت وزارة الطاقة والبنية التحتية في دولة الإمارات العربية المتحدة عن خفض إضافي للإنتاج النفطي لدولة الإمارات بمقدار 144 ألف ب/ي، وأعلنت وزارة الطاقة والمعادن في سلطنة عُمان عن خفض طوعي لإنتاج السلطنة مقداره 40 ألف ب/ي، وأعلنت وزارة الطاقة الجزائرية عن قرارها بالخفض الطوعي لإنتاج النفطي بمقدار 48 ألف ب/ي، وأعلنت وزارة النفط العراقية عن خفض طوعي لإنتاجها من النفط بمقدار 211 ألف ب/ي، وأعلنت كازاخستان عن خفض لإنتاجها مقداره 78 ألف ب/ي، وسيتم ذلك بالتنسيق مع عدد من الدول المشاركة في إعلان التعاون من أعضاء منظمة أوبك ومن خارجها، وهو إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار سوق النفط. وأشار الاجتماع إلى أن هذا سيكون بالإضافة إلى خفض الإنتاج البالغ 2 مليون ب/ي والمتفق عليه في أكتوبر 2022. ومن جانبها أعلنت روسيا عن تمديد قرار خفض إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف ب/ي حتى نهاية عام 2023.

2. الاجتماع الوزاري رقم "35" لمجموعة دول أوبك+

عُقد الاجتماع الوزاري رقم "35" لمجموعة دول أوبك+ مساء يوم الأحد الموافق الرابع من شهر يونيو 2023. وفي ظل استمرار التزام منظمة أوبك والدول غير الأعضاء في المنظمة بإعلان التعاون بهدف تحقيق استقرار مستدام في سوق النفط العالمية، وتقديم توجيهات طويلة المدى للسوق، وبما يتماشى مع النهج الناجح المتمثل في اتخاذ إجراءات حذرة واستباقية ووقائية، والتي تم تبنيها باستمرار من قبل مجموعة دول أوبك+ ، قرر الاجتماع التالي:

1. إعادة التأكيد على إطار إعلان التعاون الموقع في 10 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه في الاجتماعات اللاحقة، وكذلك على ميثاق التعاون الموقع في 2 يوليو 2019.
2. تعديل المستوى الإجمالي المستهدف لإنتاج مجموعة دول أوبك+ من النفط الخام إلى 40.46 مليون برميل/ يوم ، اعتباراً من 1 يناير 2024 حتى 31 ديسمبر 2024، موزع وفقاً للجدول رقم (13).
3. تمديد أعمال لجنة المراقبة الوزارية المشتركة، لمراجعة أوضاع سوق النفط العالمية عن كثب، بما في ذلك مستويات إنتاج دول أوبك+ ومستوى توافقها مع إعلان التعاون، بمساعدة اللجنة الفنية المشتركة وأمانة منظمة أوبك. مع إعادة التأكيد على عقد اجتماعات لجنة المراقبة الوزارية المشتركة كل شهرين.
4. عقد الاجتماع الوزاري لمجموعة دول أوبك+ كل ستة أشهر، تزامناً مع الاجتماعات العادية لمؤتمر منظمة أوبك.
5. منح لجنة المراقبة الوزارية المشتركة سلطة عقد اجتماعات إضافية، أو طلب اجتماع وزاري لمجموعة دول أوبك+ في أي وقت لمعالجة تطورات سوق النفط العالمية، كلما اقتضت الضرورة.
6. إعادة التأكيد على ضرورة مراقبة التوافق مع إعلان التعاون، بما في ذلك إنتاج النفط الخام، بناء على المعلومات الواردة من مصادر ثانوية، ووفقًا للمنهجية المطبقة في دول أوبك.
7. إعادة التأكيد على الأهمية الحاسمة للالتزام بالمطابقة الكاملة ، والاشتراك في مفهوم التعويض من قبل تلك الدول التي تنتج فوق مستوى الإنتاج المطلوب وفقاً للجدول المرفق ، بالإضافة إلى مستويات الإنتاج التي تم تحديدها بالفعل.
8. عقد الاجتماع الوزاري رقم "36" لمجموعة دول أوبك+ يوم الأحد الموافق 26 نوفمبر 2023.

الجدول (13)
إنتاج مجموعة دول أوبك+ الشهري المستهدف حتي نهاية ديسمبر 2024
(ألف برميل/يوم)

	الإنتاج المرجعي – أغسطس 2022	الخفض المتفق عليه في شهر أكتوبر 2022	الخفض الإضافي الطوعي المعلن في أبريل 2023*	مستوى الإنتاج حتى نهاية عام 2023	مستوى الإنتاج الجديد خلال عام 2024
السعودية**	11004	-526	-500	9978	10478
العراق	4651	-220	-211	4220	4431
الامارات	3179	-160	-144	2875	3219
الكويت	2811	-135	-128	2548	2676
نيجيريا	1826	-84		1742	1380
أنجولا	1525	-70		1455	1280
الجزائر	1055	-48	-48	959	1007
الكونغو	325	-15		310	276
الجابون	186	-9	-8	169	177
غينيا الاستوائية	127	-6		121	70
دول أوبك - 10	**26689**	**-1273**	**-1039**	**24377**	**24994**
روسيا	11004	-526	-500	9978	9828
المكسيك	1753			1753	1753
كازاخستان	1706	-78	-78	1550	1628
عُمان	881	-40	-40	801	841
أذربيجان	717	-33		684	551
ماليزيا	594	-27		567	401
البحرين	205	-9		196	196
جنوب السودان	130	-6		124	124
بروناي	102	-5		97	83
السودان	75	-3		72	64
دول خارج أوبك -10	**17167**	**-727**	**-618**	**15822**	**15469**
مجموعة دول أوبك+	**43856**	**-2000**	**-1657**	**40199**	**40463**

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

* أعلنت رسمياً كل من السعودية والعراق والامارات والكويت والجزائر والجابون وروسيا وكازاخستان وعُمان عن تمديد الخفض الإضافي الطوعي حتى نهاية عام 2024.

** أعلنت السعودية عن إجراء خفض إضافي طوعي جديد مقداره 1 مليون ب/ي ابتداء من يوليو 2023، لمدة شهر واحد قابل للتجديد، ليصبح إنتاج السعودية 9 مليون ب/ي (بإجمالي خفض إضافي طوعي يبلغ 1.5 مليون ب/ي)، بهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي يبذلها مجموعة أوبك+ لدعم استقرار وتوازن سوق النفط العالمية.

كما تم الاتفاق على أنه بحلول نهاية شهر يونيو 2024، ستخضع جميع دول أوبك+ لتقييم من قبل ثلاثة مصادر مستقلة (IHS و Wood Mackenzie و Rystad Energy) المتخصصة في مصادر النفط، من أجل تحديد القدرات الإنتاجية للدول، لاستخدامها كمستويات إنتاج مرجعية في عام 2025. هذا وستقوم أمانة منظمة أوبك بتنسيق التقييم مع الحفاظ على استقلالية المصادر الثلاثة.

تخضع خطة الإنتاج المعلنة لدولة أنجولا لعام 2024 للتحقق من قبل المصادر الثلاثة المذكورة أعلاه خلال اجتماع مؤتمر أوبك القادم الذي سيعقد في نهاية عام 2023، وإذا تم التحقق من ذلك، فسيتم تأكيد مستوى إنتاجها الجديد المبين في الجدول أعلاه.

ومن الممكن تحديث مستوى الإنتاج المستهدف الجديد لكل من الكونغو ونيجيريا ليساوي متوسط الإنتاج الذي يمكن تحقيقه في عام 2024، وفقاً لتقييم المصادر المستقلة الثلاثة خلال اجتماع مؤتمر أوبك القادم. مع ملاحظة أن خطة الإنتاج المعلنة لنيجيريا في عام 2024 تبلغ 1578 ألف ب/ي خاضعة للتحقق، وإذا تم التحقق منها، فسوف ينعكس الرقم على أنه الإنتاج المستهدف لعام 2024.

ويُعد مستوى الإنتاج المستهدف لروسيا خلال عام 2024 هو نفسه مستوى الإنتاج المستهدف لشهر فبراير 2023، كما تم تقييمه حسب متوسط المصادر الثانوية، وخضع للمراجعة خلال شهر يونيو 2023، حيث تعمل روسيا مع المصادر الثانوية لتحديث بيانات الإنتاج.

يذكر أن المملكة العربية السعودية قد قررت مؤخراً تمديد الخفض الإضافي الطوعي على إنتاجها البالغ مقداره 1 مليون ب/ي خلال أغسطس 2023، وقررت الجزائر إجراء خفض إضافي طوعي مقداره 20 ألف ب/ي خلال شهر نفس الشهر، بهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها مجموعة أوبك+ لدعم استقرار وتوازن أسواق النفط. كما أعلنت روسيا عزمها خفض صادراتها النفطية بمقدار 500 ألف ب/ي خلال شهر أغسطس 2023.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

1. حوار بيترسبيرج الرابع عشر حول المناخ لعام 2023

عُقد حوار بيترسبيرج الرابع عشر حول المناخ 2023 في مدينة برلين الألمانية على مدار يومي 2 و3 مايو 2023، باستضافة جمهورية ألمانيا الاتحادية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبمشاركة الوزراء وممثلين رفيعي المستوى من 40 دولة، لعقد جولة من المناقشات استعداداً للدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) المقرر عقدها في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2023. ناقش المشاركون في الحوار ثلاثة موضوعات رئيسية هي، "خارطة الطريق التي يحتاجها العالم ليتماشى مع اتفاق باريس للمناخ والوصول إلى هدف 1.5 درجة مئوية، والتحول العادل للطاقة، والاستجابة العالمية لتأثيرات تغير المناخ. **ومن أهم ما تناولته هذه المناقشات:** خارطة الطريق المقترحة لوضع العالم على المسار الصحيح، وأهمية دعم عملية تحول الطاقة للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية، والاستجابة العالمية للتأثيرات المناخية.

2. مؤتمر بون "Bonn" للمناخ لعام 2023

عُقد المؤتمر في مدينة بون الألمانية خلال الفترة (5 – 15) يونيو 2023، بحضور أكثر من 4800 مشارك من المندوبين الحكوميين والخبراء والمراقبون، بهدف إعداد قرارات لاعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP 28) الذي سيعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 30 نوفمبر – 12 ديسمبر 2023. أشار المؤتمر إلى أن الاحتباس الحراري الناجم عن النشاط البشري قد تزايد "بسرعة غير مسبوقة" منذ آخر تقييم رئيسي للنظام المناخي قبل عامين، وركزت المناقشات خلال المؤتمر على كيفية تسريع التقدم الجماعي في التخفيف، بما في ذلك تدابير الاستجابة ، والتكيف، والخسائر والأضرار، ووسائل التنفيذ المطلوبة وهي نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتمويل المناخ – ولا سيما توفير الدعم المالي الكافي – بما في ذلك تحديد هدف جماعي جديد محدد كمياً بشأن تمويل المناخ في عام 2024.

وقدم **حوار جلاسكو الثاني بشأن الخسائر والأضرار** الذي عقد في الثامن من يونيو 2023 على هامش فعاليات مؤتمر بون لتغير المناخ، معلومات مفيدة للنهوض بعمل اللجنة الانتقالية بشأن

تفعيل ترتيبات التمويل والصندوق الجديد للاستجابة للخسائر والأضرار. وركزت المناقشات على تعظيم الدعم من ترتيبات التمويل القائمة، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بالتكامل والتنسيق. وستقدم اللجنة الانتقالية توصيات للنظر فيها واعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP 28) حول كيفية تفعيل صندوق الخسائر والأضرار الجديد وترتيبات التمويل.

وفي ختام مؤتمر بون للمناخ، نشرت منظمة الإغاثة الدولية دراسة حول خطط تمويل المناخ غير الكافية للدول الصناعية، توضح الدراسة أن عشر دول فقط من أصل 26 دولة صناعية تمت مراجعتها تشير إلى الأرقام المستهدفة لتمويل المناخ في أحدث تقاريرها نصف السنوية وهي كل من كندا والدنمارك وفرنسا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية. وبشكل عام، تصل هذه الالتزامات إلى نحو 13.3 مليار يورو من تمويل التكيف سنوياً وهو مستوى أقل بكثير من 46 مليار يورو المتفق عليها.

وتُعد أحد مجالات الخلاف الأساسية خلال مؤتمر بون هو إدراج طموح شرم الشيخ للتخفيف وبرنامج عمل تنفيذ الأعمال، كما يجرى العمل على هدف جديد للتمويل المناخي لما بعد عام 2025، لتزويد الدول النامية بالتمويل اللازم لخفض إنبعاثاتها وزيادة قدرتها على مواجهة آثار تغير المناخ، وكذلك ضمن أولويات جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرون من مؤتمر الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) هو موضوع التقييم العالمي لتحقيق أهداف اتفاق باريس بحلول عام 2030.

3. قمة ميد كوب "MedCop" الثالثة لعام 2023

عُقدت قمة ميد كوب الثالثة في مدينة طنجة المغربية على مدار يومي 22 و23 يونيو 2023، تحت شعار " القوة الدافعة للعمل المناخي على المستويين المحلي والإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، بمشاركة الحكومات المحلية والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، بهدف مناقشة إعادة تنظيم مسار المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، وتسريع تنفيذ اتفاق باريس، بناء على نتائج التقييم العالمي الأول الذي سيتم إجرائه خلال مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ "COP28"، في دولة الإمارات العربية المتحدة. ناقش المشاركون في الحوار عدة موضوعات رئيسية، من أهمها: المدن والأقاليم المتكيفة مع تغير المناخ، والنظم الغذائية

المستدامة، والإدارة المستدامة للموارد المائية والاقتصاد الأزرق، وتحول الطاقة، والهجرة المناخية، وتمويل مشروعات المناخ. **ومن أهم ما توصلت إليه هذه المناقشات:**

- ضرورة توفير تمويل إضافي للدول النامية، إلى جانب التمويلات الموجودة من قبيل صندوق المناخ الأخضر والمساعدة العمومية على التنمية، دون أن يؤثر ذلك على تمويل العمل الدولي في سياق الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.
- أهمية تطوير آليات لصندوق الخسائر والتعويضات لفائدة السكان الأكثر عرضة للتغيرات المناخية، مع وضع آليات تمويل مباشرة لجعل التمويل الدولي من أجل التنمية متاحاً للحكومات المحلية، مما سيمكنها من تمويل خططها من أجل التكيف مع التغيرات المناخية وحاجاتها من البنية التحتية.
- الحاجة إلى تحسين استجابة الحكومات المحلية والإقليمية للطوارئ المناخية.

4. ورشة العمل الأقليمية التدريبية السادسة عشر لتنمية قدرات المفاوضين العرب حول قضايا تغير المناخ

عقدت "ورشة العمل الإقليمية التدريبية السادسة عشرة لتنمية قدرات المفاوضين العرب حول قضايا تغير المناخ" خلال الفترة (16 – 18) يوليو 2023، تحت تنظيم الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" بالتعاون والمشاركة مع مجموعة من المنظمات الدولية والعربية (جامعة الدول العربية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وبمشاركة بعض من وفود الدول العربية (المملكة العربية السعودية – دولة الكويت – جمهورية مصر العربية - المملكة الأردنية – جيبوتي – سلطنة عمان – دولة الامارات العربية المتحدة – جمهورية العراق – دولة فلسطين – الجمهورية التونسية – دولة قطر – الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)، وعبر تقنية الاتصال المرئي ZOOM – الجمهورية الجزائرية.

تأتي هذه الورشة في إطار حرص منظمة أوابك على رفع مستوى الكوادر البشرية للدول الأعضاء وتأهيلها التأهيل اللازم لمختلف قضايا تغير المناخ وأولويات أهدف التنمية المستدامة، والاستعداد للدورة القادمة لمؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ "COP28"، حيث تم التطرق إلى عدد من الموضوعات والمحاور الهامة منها بحث آخر التطورات بشأن قضايا التفاوض بما جاء باتفاق

باريس – لا سيما ما يتعلق بتدابير الاستجابة والخسائر والأضرار والمادة السادسة (أسواق الكربون) والقضـايا الأخرى كالتكيف والتخفيف والتمويل والتكنولوجيا، كما تم مناقشـة أهم التوصـيات والنتائج للمجموعة التفاوضـــية العربية والخروج برؤية موحدة حيال مختلف قضـــايا التفاوض خلال مؤتمر الأطراف القادم. وقدمت الأمانة العامة لمنظمة أوابك ورقة علمية تناولت تطورات اتفاق باريس وأهم الموضوعات التفاوضية ذات التأثير المحتمل على الصناعة البترولية والطاقة في الدول الأعضاء.

وفي ختام أعمال الورشة عقدت المجموعة التفاوضية العربية برئاسة المملكة العربية السعودية اجتماعها الدوري لإعداد التوصيات والتوجهات المناسبة للاستعداد للجولة القادمة من مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ "COP28" بدولة الامارات العربية المتحدة.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض كمية صادرات النفط الخام من الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 670 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 18 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 508 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى الانخفاض بشكل رئيسي إلى قيام بعض **دول مجموعة أوبك+** (من ضمنها خمسة من الدول الأعضاء) بإجراء خفض إضافي طوعي على مستوى إنتاجها الشهري بإجمالي نحو 1.7 مليون ب/ي ابتداء من شهر مايو 2023، وفقاً للبيانات الرسمية المنفصلة الصادرة عن تلك الدول، والتي تم تأكيدها خلال الاجتماع رقم "48" للجنة المراقبة الوزارية المشتركة الذي عُقد في الثالث من أبريل 2023. ***كما يوضح الجدول (14) والشكل (32).***

الجدول (14)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2022-2023)*

		كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)
2022	الربع الثاني	18.469	189.5
2023	الربع الأول	18.630	136.1
	الربع الثاني*	17.960	129.1
التغير عن	الربع الأول 2023	(0.670)	(7.0)
	الربع الثاني 2022	(0.508)	(60.5)

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (32)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2023-2022)

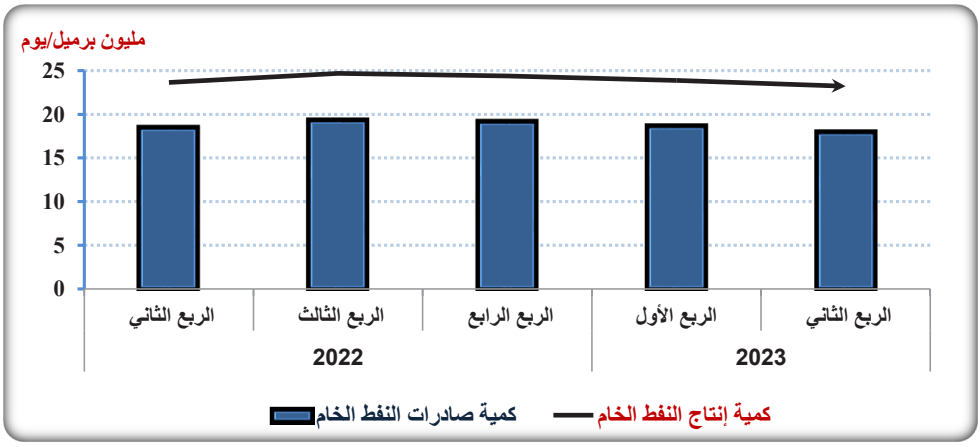

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس السلبي لانخفاض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضـاء خلال الربع الثاني من عام 2023 على قيمة صـادرات النفط الخام في الدول الأعضـاء المقدرة خلال نفس الربع، لتنخفض للربع الرابع على التوالي مسجلة أدنى مستوياتها منذ الربع الثالث من عام 2021. فقد انخفضت قيمة صـادرات النفط بحوالي 7 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 5.1% مقارنة بالربع السـابق لتصـل إلى نحو 129.1 مليار دولار، ***كما يوضـح الجدول (13) والشكل (33).***

الشكل (33)
مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2023-2022)

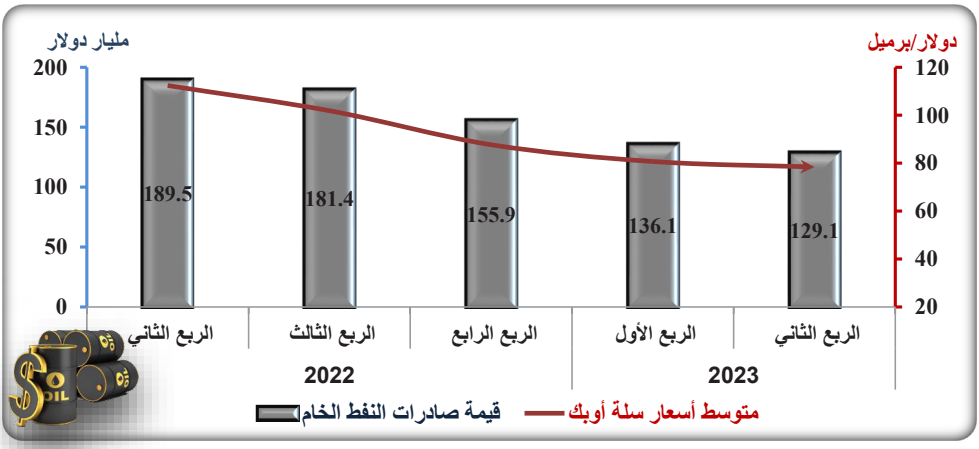

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثاني من عام 2023، حيث استمر تباطؤ النمو الإيجابي الذي شهدته مستويات الناتج في القطاعات النفطية لتلك الدول خلال النصف الأول من عام 2022. ويعزى ذلك في الأساس إلى تأثر أداء الاقتصادات الوطنية بتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، وتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، وتشديد الأوضاع المالية العالمية الذي جاء أثره محدود على بعض الدول الأعضاء في ظل ما تتمتع به نظمها المصرفية من فائض في السيولة. ومن المتوقع استمرار التباطؤ على المدى القريب، تزامناً مع قرار دول أوبك+ بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها بمقدار 1.657 مليون ب/ي خلال الفترة (مايو – ديسمبر) 2023، وإعلان المملكة العربية السعودية عن إجراء خفض إضافي طوعي جديد مقداره 1 مليون ب/ي خلال شهري يوليو وأغسطس 2023، وقرار الجزائر بإجراء خفض إضافي طوعي مقداره 20 ألف ب/ي خلال شهر أغسطس 2023، وهو ما سيكون له إنعكاساً سلبياً على الإيرادات النفطية في الدول الأعضاء التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما أن زيادة عدم استقرار القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة وارتفاع

معدلات التضخم وتنامي حالة عدم اليقين المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي، قد يشكل ضغطاً هبوطياً إضافياً على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك.

ويشير تقرير **"آفاق الاقتصاد الأقليمي – الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"** الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر مايو 2023، إلى أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينبغي أن تتوخى الدقة في إدارة عائداتها النفطية وتجنب التوسع في النفقات الجارية، وتحسين شفافية ميزانياتها، في ظل التقلبات المتوقعة في اتجاهات أسعار النفط. وينبغي أن تتصدى جهود المالية العامة في تلك الدول للتحديات التي يفرضها تغير المناخ وتحول نظام الطاقة، والتنوع الاقتصادي باستمرار في تعبئة الإيرادات غير النفطية.

وتجدُر الإشارة إلى أن استجابة السياسات النقدية للطفرة التضخمية واستخدام السياسات الاحترازية الكلية في الدول الأعضاء في منظمة أوابك، سيساهم بشكل كبير في الحد من الآثار الاقتصادية المباشرة لسلسلة الصدمات العالمية الأخيرة. كما أن استمرار الأداء الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، سيساهم في تواصل التحسن الملموس في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي سينخفض إلى 73.3 دولار/برميل في الربع الثالث من عام 2023. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط سعر النفط (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس) سينخفض إلى نحو 76.5 دولار/برميل في عام 2023. يذكر أن سوق النفط العالمية لا تزال تحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط، ولكن من المتوقع أن تتلقى أسعار النفط دعماً خلال الربع الثالث من عام 2023 من، المخاوف بشأن نقص إمدادات النفط الخام خلال الأشهر المقبلة على خلفية قرار المملكة العربية السعودية تمديد الخفض الإضافي الطوعي للإنتاج البالغ 1 مليون ب/ي خلال شهر أغسطس 2023، وإعلان الجزائر خفض طوعي لإنتاجها

بمقدار 20 ألف ب/ي خلال نفس الشـهر، وتأكيد روسـيا خفض صـادراتها بمقدار 500 ألف ب/ي، مع تزايد التوترات الجيوسـياسـية في شـرق أوروبا الذي قد يضـر بإمدادات الوقود الحيوي الممزوج بالمنتجات النفطية ويؤدي لزيادة اسـتخدام المصـافي للنفط الخام. يأتي ذلك إلى جانب تنامي توقعات ارتفاع الطلب على النفط – لا سيما في الصين – التي تعهدت بتكثيف الجهود لدعم اقتصادها، والآمال حيال توقف مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي عن رفع أسعار الفائدة بدءاً من شهر أغسطس 2023.

ومن العوامل التي يتوقع أن تؤثر سـلباً على أسـعار النفط الخام خلال الربع الثالث 2023، المخاوف بشأن حدوث ركود في الاقتصاد العالمي ومن ثم ضعف الطلب على الوقود على خلفية تباطؤ نشاط المصانع والخدمات في الصين وأوروبا، واحتمال رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر في الاقتصادات الرئيسـية للحد من معدلات التضـخم المرتفعة، وتزايد عمليات بيع عقود النفط لجني الأرباح من قبل المستثمرين في الأسواق الآجلة.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشـير أحدث توقعات منظمة الدول المصـدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها خلال الربع الثالث من عام 2023 بنحو 880 ألف ب/ي مقارنة بالربع السـابق لتصـل إلى نحو 66.5 مليون ب/ي. **وبشـكل عام**، يتوقع ارتفاع متوسـط تلك الإمدادات خلال عام 2023 بنحو 1.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 67.1 مليون برميل/يوم، وهو نفس مسـتوى التوقعات السـابقة. حيث من المتوقع أن تكون المحركات الرئيسـية لنمو الإمدادات النفطية العالمية في عام 2023 هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والنرويج وكندا وكازاخسـتان وغويانا. بينما يتوقع انخفاض الإمدادات من روسـيا في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا. ولا تزال هناك حالة من عدم اليقين بشأن إنتاج النفط الصخري الأمريكي وصيانة الحقول غير المخطط لها في عام 2023.

ومن جانب آخر، يشـير "تقرير إنتاجية الحفر" الصـادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في شـهر يوليو 2023 إلى توقع انخفاض متوسـط إنتاج النفط الصـخري الأمريكي في المناطق السـبع الرئيسـية (Bakken، Eagle Ford ، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وAnadarko) خلال شـهر أغسطس 2023 لتصـل إلى نحو 9.399 مليون ب/ي، وهو أول انخفاض شهري مُنذ ديسمبر 2022.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2023 بحوالي 730 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 102 مليون ب/ي، بدعم رئيسي من قوة الطلب خلال موسم القيادة والعطلات الصيفي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ودول أمريكا اللاتينية ودول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبشكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2023 بنحو 2.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.5% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 102 مليون ب/ي، وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة. في هذا السياق، يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2023 بنحو 60 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.1% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 46 مليون ب/ ي، مع استحواذ دول الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا النمو، في مقابل تراجع طلب أوروبا. كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي 2.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 4.4% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 56 مليون ب/ي، متجاوزاً مستوى الطلب المسجل قبل جائحة فيروس كورونا في عام 2019 بحوالي 3.4 مليون ب/ي، تزامناً مع الزيادة المطردة في الطلب على وقود النقل والوقود الصناعي بدعم رئيسي من الانتعاش المتوقع في أداء الاقتصاد الصيني.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بمجموعة من الشكوك والمخاوف، أهمها: تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ومستويات التضخم المرتفعة، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، وهو ما كان له دور رئيسي في قرار بعض دول أوبك+ (من ضمنها خمس من الدول الأعضاء في منظمة أوابك) بإجراء خفض إضافي طوعي على انتاجها خلال الفترة (مايو 2023 – ديسمبر 2023) بإجمالي نحو 1.7 مليون ب/ي، وقرار المملكة العربية السعودية بإجراء خفض إضافي طوعي جديد على إنتاجها مقداره 1 مليون ب/ي خلال شهري يوليو وأغسطس 2023، وقرار الجزائر إجراء خفض إضافي طوعي جديد مقداره 20 ألف ب/ي خلال شهر أغسطس 2023، في جهد مستمر ودؤوب لتوفير استقرار مستدام لسوق النفط العالمي.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)